جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد و تسيير بترولي

من إعداد الطالب : تراكة صليحة

بعنوان

الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات وأثرها على الصناعة النفطية بالجزائر

دراسة حالة مجمع سوناطراك

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:17-06-2014

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / (هواري السويسي) جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتور/ (بن مالك محمد حسان) جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا

الأستاذ / (بوزيد السايح) جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

اهـــداء

إلى من كان خلقه القرآن، سيدي و حبيبي و قرة عيني،

"رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم"

إلى اللذين أخذا بيدي ووفرا لي سبيل التعلم و كانا لي الوجه الطافح حبا وحنانا،

"أمي" و "أبي" الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما"

إلى جميع أفراد عائلتي، إخوتي الأعزاء"فطيمة، بثينة، وداد، حليمة، سعاد، رزيقة، محمد الأمين، سارة"

إلى أبناء أخواتي"سلسبيل، عبد الرحمان، إسلام، ياسر، سيدرا، عبد الله، أميرة، آية"

إلى أزواج أخواتي: عبد الوهاب، رياض، رابح، جمال، عبد الرزاق

وأساتذتي الكرام جازاهم الله خيرا

إلى كل الأصدقاء و الأحباب " شفيقة، إيمان، لامية، أمينة، كلتوم، خديجة،

و لا أنسى رفقاء الدراسة إخوتي ياسين، علي، عادل، عمر، أحمد"

و كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى جميع دفعة ماستر اقتصاد و تسيير بترولي 2014

و في الأخير أسال الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

صليحة تراكة

شكر و عرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني

إلى ما كنت أطمح إليه ثم أتوجه بالشكر

الجزيل إلى كل من علمني حرفا، إلى أساتذتي

المحترمين، و على رأسهم الأستاذ

"الدكتور لعمى أحمد" الذي أرشدني و تحمل

معي مشقة إنجاز هذا العمل إلى غاية اكتماله.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

في سبيل إنجاز و إتمام هذا العمل

في أحسن وجه

فهرس الدراسة

الفهرس	الصفحة

الإهداء III

الشكر IV

ملخص V

فهرس الدراسة VI

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

قائمة الملاحق IX

المقدمة أ

الفصل الأول: الدراسة النظرية للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات

تمهيد

المبحث الأول مفاهيم نظرية حول الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و واقع الصادرات بالجزائر 3

المطلب الأول الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و أهم أنشطة الصناعة النفطية 3

الفرع الأول مفهوم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات 3

الفرع الثاني: مراحل الصناعة النفطية 4

المطلب الثاني: تطورات قطاع المحروقات و واقع الصادرات بالجزائر 7

الفرع الأول: تطورات قطاع المحروقات 7

الفرع الثاني: واقع الصادرات بالجزائر 14

المبحث الثاني: مرجعية الدراسة 16

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية 17

المطلب الثاني: الدراسات العلمية السابقة باللغة الاجنبية 20

خلاصة 22

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على الصادرات بالجزائر

تمهيد

المبحث الأول: طريقة الدراسة و الأدوات 23

المطلب الأول طريقة الدراسة 23

الفرع الأول: اختيار مجتمع الدراسة و العينة 23

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة 24

المطلب الثاني: أدوات الدراسة 24
المبحث الثاني: نتائج و مناقشة الدراسة 25
المطلب الأول: نتائج الدراسة 25
الفرع الأول : العقود النفطية المبرمة بالجزائر وتطور التكنولوجيا المستعملة في التنقيب عن النفط 25
الفرع الثاني: نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على أنشطة الصناعة النفطية 27
الفرع الثالث: نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية و صادرات الغاز الطبيعي 35
المطلب الثاني: المناقشة 37
الفرع الأول تحليل العقود النفطية المبرمة بالجزائر و تطور التكنولوجيا المستعملة في التنقيب عن النفط 37
الفرع الثاني: تحليل نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على أنشطة الصناعة النفطية 39
الفرع الثالث: تحليل نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية و صادرات الغاز الطبيعي 43
خلاصة 46
خاتمة 47
قائمة المراجع 51
الملاحق 55

قائمة الجداول والأشكال

و الملاحق

قائمة الجداول

العدد	العنوان	الصفحة
01	أهم المحطات التي مر بها قطاع المحروقات و بمختلف أنشطته (1958-2013)	10
02	يوضح الطلب الدولي على البترول (2006-2012)	15
03	انجازات ومشاريع انابيب نقل الغاز بالجزائر (2000-2011)	31

قائمة الاشكال

العدد	العنوان	الصفحة
01	يوضح العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بصادرات المحروقات	14
02	وجهة الصادرات النفطية الجزائرية في سنة 2012	16
03	وجهة الصادرات الجزائرية للغاز الطبيعي في سنة 2012	25
04	تطور العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر 1987-2011	26
05	تطور التكنولوجيا المستعملة في مرحلة التنقيب{1980-2012}	27
06	تطور عدد الآبار المنقبة خلال الفترة 1986-2012	28
07	تطور عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة 196-2012.	29
08	تطور انتاج الآبار للمحروقات في الجزائر 1995-2012	30
09	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة1986-2012	30
10	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال الفترة1986-2012	30
11	انتاج النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 1986-2012	32
12	انتاج الغاز الطبيعي المسوق خلال 1986-2012	33
13	تطور طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة في الجزائر خلال الفترة {1986-2012}	34
14	صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية خلال الفترة{1986-2012}	35
15	صادرات الغاز الطبيعي خلال الفترة {1986-2012}	36
16	عوائد صادرات المحروقات {1986-2012}	37

قائمة الملاحق

العدد	العنوان	الصفحة
ملحق رقم{1-1}	رتبة الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي عالميا سنة 2012	**56**
ملحق رقم{1-2}	رتبة الصادرات الجزائرية من للنفط الخام عالميا سنة 2012	**56**
ملحق رقم{1-3}	رتبة الصادرات الجزائرية من النفط الخام حسب أعضاء منظمة الأوبيك سنة 2012	**57**
ملحق رقم{2-1}	مساهمة سوناطراك و شركائها في استغلال المحروقات سنة 2012	**57**
ملحق رقم {2-2}	انتاج مجمع سونطراك من الغاز الطبيعي بالشراكة و بالمجهود الخاص سنة 2012	**57**
ملحق رقم{2-3}	انتاج النفط الخام لمجمع سونطراك بالشراكة و بالمجهود الخاص	**58**

مقدمــة عامة

أ .توطئة:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث لا يزال القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي، إذ يشكل ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري حيث يمثل بحوالي أكثر من 97% من الصادرات، فهو بالنسبة للجزائر المصدر الرئيسي لجلب العملة الصعبة و تمويل الإقتصاد الوطني.

مر قطاع المحروقات بالجزائر بمراحل متعددة، فقد كان محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الإستقلال و إلى غاية فترة التأميم، أين تدخلت الدولة و أصبحت تتحكم في ثرواتها و تملي على شركائها الأجانب سياستها البترولية، فمنذ الثمانينات و تزامنا مع الأزمة النفطية الحادة فقد عرف التشريع البترولي تطورا هاما تمثل في ظهور القانون 14/86 لسنة1986 ، ثم القانون 21/91 المعدل و المتمم له و المتعلقين بالإنفتاح نحو الإستثمار الأجنبي، حيث خلق هذا الإطار التشريعي ديناميكية في الشراكة و خاصة في ظل أنواع العقود البترولية المطبقة، و التي تعتبر جد هامة من حيث جلب رؤوس الأموال لتمويل جل عمليات البحث والإستكشاف و الإستغلال لهذه الثروة الثمينة.

ب .طرح الإشكالية :

من خلال ما سبق و بناء على المعلومات السابقة الذكر يمكن طرح الإشكالية كالتالي:

كيف تؤثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على أنشطة الصناعة النفطية؟ و هل تؤثر على حجم الصادرات بالجزائر ؟

ولكشف جوانب الدراسة و الإجابة عن التساؤل المحوري ارتأينا إلى وضع تساؤلات فرعية كالتالي:

1. ما هي أهداف الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائرية؟
2. ما هي إمكانيات و سياسات الجزائر في إستقطاب أنظار الشركات الأجنبية؟
3. هل تساهم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات في تطور الآبار المنقبة وكذا زيادة الاحتياطات المؤكدة من المحروقات؟
4. ما هي المزايا التي تحصل عليها الجزائر من جراء فتح قطاع المحروقات على الشراكة الأجنبية، و كيف تؤثر هذه الأخيرة على نشاطها البترولي بما فيه التصدير النفطي و الغازي؟

ت .فرضيات البحث :

الفرضية الأولى :تهدف الشركات النفطية عند إبرامها لاتفاقيات شراكة مع شركات أجنبية إلى تحقيق التعاون و التكامل و الذي يتجلى أساسا في توفير رؤوس الأموال الضخمة و تحويل التكنولوجيا و هذا وفقا للمنظومة القانونية التي تعتبر أحد أهم العوامل في استقطاب الشركاء.

الفرضية الثانية :تملك الجزائر جملة من المؤهلات و الإمكانيات تساعدها على إستقطاب أنظار الشركات الأجنبية.بالاضافة الى احتلالها موقع استراتيجي.

الفرضية الثالثة :تساهم الشراكة الأجنبية في تطور عدد الآبار المنقبة وكذا زيادة الإحتياطي المؤكد من المحروقات.

الفرضية الرابعة :تساهم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات في تحسين إنتاجية الشركة البترولية (سوناطراك) على الجوانب التقنية و المالية خلال نشاطها البترولي.

ث .مبررات اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها :

- إبراز أهمية الشراكة الاجنبية في تطوير قطاع المحروقات.
- كون الاقتصاد الوطني يعتمد بالدرجة الأولى على الريع البترولي.
- الرغبة الذاتية في معالجة موضوع يمس مجال المحروقات باعتباره الاختصاص العلمي الذي نزاوله.
- كون قطاع المحروقات قطاع جذاب و مغري للشراكة الأجنبية.
- كون الصادرات النفطية تحتل نسبة 97 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية.

ج .أهداف الدراسة و أهميتها:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز أهمية و مكانة قطاع المحروقات كقطاع جذاب و مغري للشراكة الأجنبية؛
- ✓ تحديد آثار و نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري على النشاط البترولي خاصة و الإقتصاد الوطني عامة.

- ✓ تحديد مدى قدرة المؤسسات الجزائرية البترولية بصفة خاصة على الاستفادة من الشراكة الأجنبية و جعله فرصة لصالحها و وسيلة تحقق من خلالها الأداء المتميز و كذا تعزيز القدرة التنافسية؛
- ✓ إبراز إمكانيات الجزائر للدخول في اتفاقيات شراكة مع الأجانب خاصة في ظل تطور المنظومة القانونية (برامج إصلاحية.)
- ✓ ابراز نتائج الشراكة الاجنبية على حجم الانتاج الوطني ومن ثم على صادرات المحروقات.

ح .حدود الدراسة :تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي :

- **الحدود المكانية** :شملت الدراسة دولة الجزائر بدراسة حالة سوناطراك.
- **الحدود الزمانية** :ارتبطت الدراسة التطبيقية لمجموعة من الإحصائيات المتعلقة بالنشاط البترولي ما بين 1986- 2012.
- **الحدود الموضوعية** :تتعلق الدراسة بالمواضيع المرتبطة بالشراكة في قطاع المحروقات و صادرات المحروقات بالجزائر و العلاقة بينهما.

خ .منهج البحث :

استخدمنا في هذه الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي** :و الذي يعد الأسلوب المناسب لمعالجة الموضوع من خلال التعرض إلى الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات كظاهرة إقتصادية يمكن تعريفها و وصفها و ذكر مميزاتها، و كذا تفسير و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية لها من أجل اختبار فرضيات الدراسة و التحقق من نتائج هذا الإختبار.

ذ.صعوبات البحث:

-قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال في مكتبة الجامعة.

-المنهجية الجديدة المتبعة تعتمد على الدقة و الاختصار و هذا لا يتوافق مع موضوع الشراكة الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات لأنه موضوع جد واسع.

ر .مرجعية الدراسة:

لإمكانية انجاز دراستنا وتبيان أثر الشراكة الأجنبية على قطاع المحرقات اعتمدنا على مجموعة من المصادر الثانوية و المتمثلة في الكتب، المراجع، البحوث الجامعية، التقارير الاحصائية و المواقع الالكترونية الرسمية.

ز .هيكل البحث :

و من اجل معالجة الاشكالية قمنا بتقسيم البحث الى فصلين كما يلي :

✓ يتناول الفصل الأول نظرة عامة للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و النشاط البترولي، وواقع الصادرات بالجزائر، و يتم فيه تقديم الإطار النظري من خلال الاعتماد على مرجعية الدراسة المرتبطة بالموضوع.

✓ يتناول الفصل الثاني :الدراسة التطبيقية لأثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على مجمل النشاط البترولي في الجزائر وكذا على حجم الصادرات من النفط الخام والغاز الطبيعي، و متضمنا مختلف أدوات الدراسة و كذا النتائج و الاستنتاجات المتوصل إليها بهدف معالجة الإشكالية و اختبار فرضياتها.

الفصل الأول

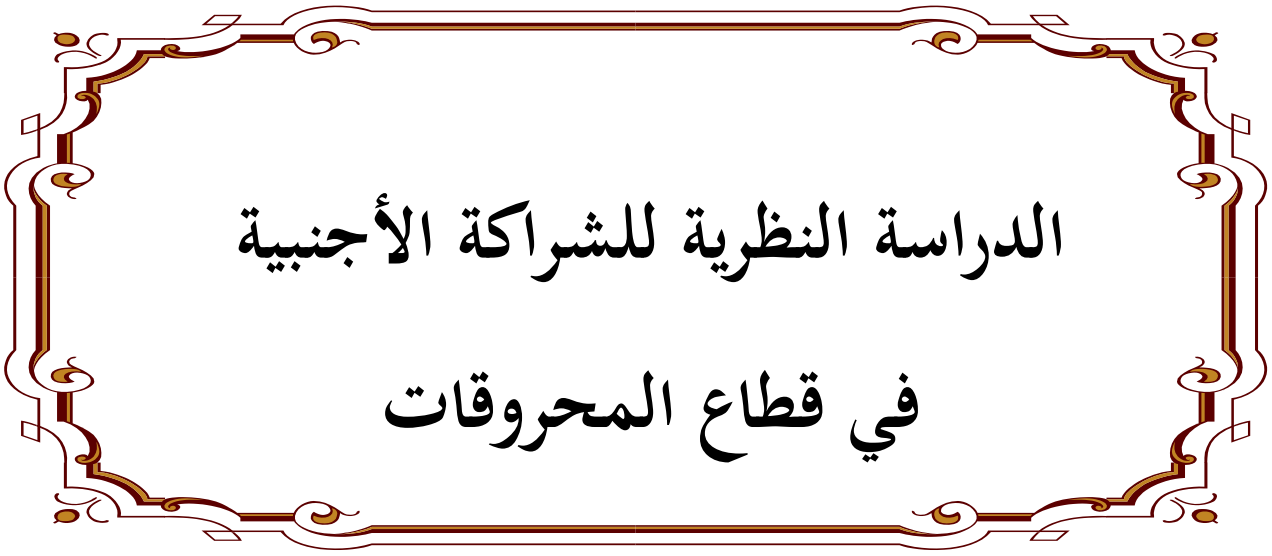

الدراسة النظرية للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات

تمهيد:

يعد النفط من أهم المعادن الاستراتيجية، فهو سلعة ذو طبيعة مزدوجة باعتباره مصدر للطاقة من جهة، و كمادة أولية تدخل في العديد من الصناعات النفطية و التي تهدف لاستخراج العديد من السلع المختلفة في العالم من جهة أخرى، و بهذا تقوم هذه المادة الاستراتيجية{النفط} على ممارسة مجموعة من النشاطات و العمليات المتعلقة باستغلال هذه الثروة و المتمثلة في الصناعة النفطية التي تشمل أساسا مرحلة المنبع، مرحلة النقل و مرحلة المصب.

حيث تتميز هذه الصناعة في جميع مراحلها بأنها تتطلب توفير رؤوس أموال ضخمة و وسائل و معدات متطورة، تختلف من مرحلة إلى أخرى هذا ما جعل الجزائر تلجأ إلى ضرورة الشراكة في مراحل الصناعة النفطية.

فعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل إبراز المفاهيم النظرية و التطبيقية للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و صادرات المحروقات بالجزائر ، ضمن مبحثين يتضمن الأول إطارا نظريا للأدبيات النظرية لكل من الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات وأنشطة الصناعة النفطية وواقع الصادرات بالجزائر.

أما المبحث الثاني يشمل مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات ، وواقع الصادرات بالجزائر

يحتل قطاع المحروقات مكانة جد هامة في الاقتصاد الوطني[1]، فمجمل صادراته تكمن في المحروقات التي تسمح له بجلب العملة الصعبة والتي بدورها تساهم في التطور الاقتصادي، هذا بعد اللجوء إلى الشراكة الأجنبية في هذا القطاع و بمختلف أنشطته، لهذا سنحاول في هذا المبحث إعطاء مفهوم للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و أهم الأنشطة المميزة لهذا القطاع ، و التطرق إلى واقع الصادرات بالجزائر .

المطلب الأول: الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و أهم أنشطة الصناعة النفطية.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات

هي عقد أو اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك يتعلق بقطاع المحروقات[2] و ذلك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة[3].

حسب القانون الجزائري للمحروقات التعريف وارد في القانون 07/05 المؤرخ في ربيع الأول عام 1426 الموافق ل28 أفريل سنة 2005، و ينص على ما يلي[4]:

"الشراكة هي عقد بين المؤسسة الوطنية و الشخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنويين الأجانب، يحدد القواعد التي يخضع لها الاشتراك، لاسيما المساهمة في الأعباء و الأخطار و النتائج، ثم كيفية انتفاع الشريك الأجنبي"

---

[1] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص07.

[2] Abdelmadjid Attar et Zerrouk Djerroumi, Le parternariat dans le secteur des hydrocarbures en Algerie : historique, enjeux et experience, p20.

[3] سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الجزائرية دراة حالة مجمع صيدال، مذكرة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007، ص23.

[4] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2005، ص05.

" بروتوكول بين الدولة و الشخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنويين الأجانب، يحدد اطار مباشرة الأعمال الملزم القيام بها بالاشتراك مع المؤسسة العمومية الجزائرية و الالتزامات تجاه الدولة، استنادا الى القوانين و التنظيمات المعمول بها".

فالشراكة في قطاع المحروقات عبارة عن عقد أو اتفاق نفطي يلتزم بموجبه شخص، أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص اخرين، بمنح أو فعل، أو عدم فعل شيئ ما.

يوضح هذا التعريف أن العقد النفطي هو التزام بين طرفين أحدهما الدولة المالكة للمحروقات و الشركات العاملة في هذا المجال يكون مضمونه انجاز مجموعة من الأشغال في احدى مراحل الصناعة النفطية من استكشاف و انتاج و تطوير و تكرير و تسويق، وفقا للمنظومة القانونية و احكامها الصادرة عن التشريع الجزائري[1].

الفرع الثاني: مراحل الصناعة النفطية

تعتبر الصناعة النفطية من أهم محركات قطاع الطاقة، حيث يعتمد عليها في العائدات الجبائية و مساهمتها بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي. وقد مكنت هذه الصناعة من ربط علاقات دولية و المتجسدة أساسا في ابرام عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية. يمكننا سرد أهم أنشطتها و بمراحلها كما يلي[2]:

أولا: أنشطة المنبع

تعرف أنشطة المنبع على أنها المرحلة العليا من الصناعة النفطية[3] باعتبارها تشمل مجموع الأنشطة المختلفة و المتعددة والتي تهدف الى معرفة و تحديد تواجد الثروة النفطية[4] و كذا استغلالها اقتصاديا، حيث تتضمن المراحل التالية:

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات–دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص170.

[2] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 7.

[3] فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992، ص114.

[4] ليليا بن منصور، الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلو الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004ن ص25.

أ. مرحلة البحث و الاستكشاف:

ظهرت هذه المرحلة بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض، حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية. ومن أهم طرق البحث عن النفط هي: المسح الجيولوجي، و المسح الجيوفيزيائي الذي يتميز هذا الأخير بطريقتين هامتين[1] هما:المسح الزلزالي و المسح المغناطيسي.

ب. مرحلة الحفر و التنقيب:

تعتبر هذه المرحلة جد هامة فهي حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية، التي تهدف أساسا الى معرفة ما اذا كان هناك نفط أم لا، حيث يتم الحفر بعد تحديد المصايد النفطية أو الغازية المتوقعة و اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها.

بالإضافة الى تقدير كميات النفط و كذا أنواعه و نوعياته[2] في حالة وجوده.

ج. مرحلة الاستخراج و الانتاج النفطي:

و هي مرحلة تهدف الى استخراج النفط الخام من باطن الأرض و رفعه الى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل و التصدير و التصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة و في داخل المنطقة أو البلد أو خارجه. ان مرحلة الاستخراج النفطي مرتبطة و معتمدة اعتمادا كاملا و مباشرا على المرحلة الأولى[3]، و هاتان المرحلتان تشكلان عملية انتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية.

مرحلة المنبع ضمن القانون الجزائري للمحروقات: ورد تعريفها في القانون 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل28 أفريل 2005 و ينص على ما يلي[4]:

تعرف عملية المنبع: "بعملية الصناعة النفطية الأفقية و المتمثلة في عمليات التنقيب، البحث و استغلال المحروقات".حيث يعرف التنقيب على أنه الأشغال التي تسمح بكشف مؤشرات على وجود المحروقات لاسيما عن طريق استعمال طرق جيولوجية و جيوفيزيائية بما فيها أشغال الحفر الطبقي. أما البحث فهو مجموع نشاطات

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص05.

[3] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص172.

[4] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص05.

التنقيب عن المحروقات، و كذا أعمال الحفر الرامية الى استكشاف حقول المحروقات. و الاستغلال هو الأشغال التي تسمح باستخلاص المحروقات.

ثانيا: أنشطة النقل:

من المعروف أن الثروة البترولية تتواجد في عدد محدود ومركز من مناطق و أماكن جغرافية معلومة وهذه المناطق البترولية في اغلبها بعيدة عن مراكز استهلاكها و تصنيعها[1]، و بالتالي فأنشطة النقل تتعلق أساسا بإيصال المادة البترولية بصورتها خاما أو مصنعة كمنتجات إلى مراكز ومناطق التصديرو التصنيع والاستهلاك المتباعدة والواسعة والمتعددة ويتم نقل الثروة البترولية بواسطة عديد من وسائل النقل المختلفة وهو نوعان هما : النقل البري الذي يتم بواسطة الأنابيب أو السكك الحديدية أو بالشاحنات. أو عن طريق النقل البحري الذي يتم عن طريق السفن المخصصة[2].

ثالثا: أنشطة المصب:

تأتي مباشرة بعد مرحلة المنبع، حيث تدعى بالمرحلة الدنيا[3]، و هي مجموعة الأنشطة المختلفة و المتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه بارتكازها على الجانب الاقتصادي و الصناعي. حيث تشمل عدة مراحل، نجسدها كما يلي:

أ. مرحلة التكرير أو التصفية النفطية: و التي تهدف الى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام الى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة.

ب. مرحلة التسويق و التوزيع: و هي المرحلة الهادفة الى تسويق و توزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية الى مناطق و أماكن استعماله و استهلاكه القريبة و البعيدة، أي محليا أو اقليميا أو عالميا[4].

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1997، ص ص174،175.

[2] بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] أحمد دربان، الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2001، ص14.

ج. مرحلة التصنيع البتروكيمياوي: حيث تهدف هذه المرحلة الى تحويل و تصنيع المنتجات السلعية النفطية الى منتجات سلعية بتروكيماوية[1] مختلفة و متنوعة، كالأسمدة الزراعية و المنظفات و المبيدات و المواد البلاستيكية...

المطلب الثاني: تطورات قطاع المحروقات وواقع الصادرات بالجزائر

تغير التشريع الجزائري الخاص لقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف تماما عن الاطار السائد في المرحلة التي سبقته[2]، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل. وهذا يعني أن تطورات قطاع المحروقات وبمختلف أنشطته ستؤثر حتما على الانتاج النفطي وبالتالي على حجم الصادرات من المحروقات.

الفرع الأول: تطورات قطاع المحروقات:

مر قطاع المحروقات الجزائري بعدة وقفات ومراحل تمثل حاليا عماد التطور الحاصل و هي:

أولا: مرحلة سيادة القانون البترولي الصحراوي:

عند إكتشاف البترول في الجزائر في 1956 قامت فرنسا بإصدار قانون البترول الذي أسمته "القانون البترولي الصحراوي[3] وفق المرسوم 1111/58 الصادر في 22-11-1958 وقد أرادت فرنسا عن طريقه التحكم في الثروة النفطية الجزائرية ونهبها و ذلك من خلال عقود الامتياز التقليدية التي تميزت بالاحتكار الكلي لمجمل النشاط البترولي{مراحل الصناعة النفطية}

ثانيا: مرحلة التأميمات

-الأمر21/71 المؤرخ في 16 صفر 1392 الموافق ل12 أفريل 1972[4] :قام هذا الأمر باسترجاع السيادة الوطنية و تثبيت الملكية على الحقول النفطية، بجعل سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع بفرض نسبة مشاركتها التي لا تقل عن 51% في عقود البحث والتنقيب عن البترول ويشترط أن تتولى بنفسها دور المنفذ الرئيسي.

[1] مياح نذير، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008، الأهداف والأدوات، رسالة ماجيستر، امعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص19.

[2] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص26.

[3] عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص ص350-359.

[4] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 30، 1971، ص ص، 9،10

بالإضافة الى حصر شكل العقود في نوع واحد، هو عقود الخدمات التي تنقسم بنوعيها الى عقود الخدمة بالأخطار و عقود المساعدة التقنية.

ثالثا: مرحلة الاصلاحات:

-14/86: المؤرخ في 19 أوت 1986: تميز هذا القانون بفتح قطاع المحروقات أمام الشراكة الأجنبية في مرحلة المنبع، لكن في الآبار النفطية و الحديثة فقط[1]، و هذا تزامنا مع ظهور عقود تقاسم الانتاج التي تقوم على حصول الشريك الأجنبي على جزء من انتاج الحقل مساويا لنسبة مشاركته حيث حدد القانون هذه النسبة ب49% كحد أقصى، بالاضافة الى الاحتكار الكلي لمرحلتي النقل و المصب من قبل سونطراك.

-الأمر21/91 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 الموافق ل04 ديسمبر 1991: جاء هذا القانون المعدل و المتمم للقانون14/86 بتوسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور القانون 14/86 و حقول الغاز الطبيعي[2].

رابعا: مرحلة الانعاش الاقتصادي:

-قانون 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل18 افريل سنة 2005[3]، تولد من هذا القانون نوع جديد من العقود ما يدعى بعقود الامتياز الحديثة، و جوهر مضمونه أنه يسمح للشريك الأجنبي الحصول على أكبر حصة استغلال في جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية {المنبع، النقل، المصب} بنسبة يمكن أن تفوق 70 ، بينما الشريك الجزائري{سونطراك} لا تتعدى نسبة 30 في حالة قبول المناقصة، و في حالة الرفض يمكن أن يأخذ الشريك الأجنبي جميع حصة مراحل الصناعة النفطية.

-الأمر10/06: المؤرخ في 03 رجب عام 1427 الموافق ل29 يوليو سنة 2006، جاء هذا الأمر لتعديل القانون 07/05 بالغاء معظم بنوده الخاصة بمرحلة المنبع، و اعادة الاعتبار لحصة سوناطراك بالغاء عقود الامتياز الحديثة و العودة الى نظام تقاسم الانتاج بنسبة 51% على الأقل لسوناطراك مقابل 49% على الأكثر للشريك. كما أنه في مرحلة النقل مساهمة سوناطراك لا تقل عن نسبة 51% ، بالاضافة الى ممارسة نشاط المصب يتم من طرف سوناطراك لوحدها أو بالشراكة بنسبة لا تقل عن 51% لسونطراك.

[1] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد35، 1986، ص24.

[2] بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص130.

[3] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد50، 2005، ص08.

من خلال ما سبق يمكن ابراز أهم المحطات التي مر بها قطاع المحروقات و بمختلف أنشطته الخاصة بالصناعة النفطية وفق تطور المنظومة القانونية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1:أهم المحطات التي مر بها قطاع المحروقات الجزائري وبمختلف أنشطته 1958-2013

المرحلة/الفترة	قانون1111/58	الأمر21/71	قانون 14/86	الأمر21/91	قانون 07/05	الأمر10/06	قانون01/13
نوع العقد	-عقود الامتياز التقليدية الحديثة وفق القانون البترولي الصحراوي -عقد المشاركة ضمن بند اتفاق جزائري فرنسي{تعديل القانون الصحراوي}	-عقود الخدمات{عقود الخدمة بالأخطار أو عقود المساعدة التقنية} -عقود المشاركة اما يكون العقد شركة تجارية أو شركة مساهمة	-عقود الخدمات{المشاركة} -عقود تقاسم الانتاج	-عقود الخدمات -عقود تقاسم الانتاج	-عقود الخدمات{المشاركة -عقود تقاسم الانتاج -ظهور عقود الامتياز الحديثة	-عقود الخدمات{المشاركة} -الغاء عقود الامتياز الحديثة	- عقود تقاسم الانتاج. - عقود الخدمات
مرحلة المنبع	تمنح تراخيص البحث و التنقيب دون مقابل مع تملك الآبار لمدة 50 عام على	-بروتوكول بين الدولة و شريكها الأجنبي، نسبة مساهمة	-نسبة الشراكة على الأقل لسونطراك51% و 49% للشريك الأجنبي	-فتحت الشراكة لتشمل استغلال الحقول	-نشأة وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط" تسير كافة أنشطة هذه المرحلة	-عودة نسبة الشراكة الى 51% على الأقل لسونطراك، بالمقابل 49% على الأكثر للشريك	-تعديلات هامة تسمح بتعزيز وتزويد البلاد بالمحروقات

	الأقل 100% للشريك الأجنبي نسبة الشراكة: سونطراك10% فرنسا 71.99%	سوناطراك لا تقل عن 51%و الشريك 49% على الأكثر -سوناطراك تعتبر المنفذ الرئيسي للبحث و التنقيب	-العقد يبرم مع بروتوكول حكومي -تكون الشراكة الا في الآبار الحديثة و النفطية فقط -تقسيم مناطق الاستغلال لغرض البحث و التنقيب الى منطقتين حسب درجة الصعوبة -في حالة النزاع يرجع الى التحكيم الوطني.	المكتشفة القديمة و الحقول الغازية -الغاء العقود البروتولوكية و استبدالها بموافقة مجلس الوزراء في حالة النزاع يمكن الرجوع الى التحكيم الدولي	-تفتح مناقصة لمنح الرخص المنجمية -تقسيم المناطق الى 4 مناطق حسب درجة الصعوبة -نسبة الشريك لا تقل عن 70 % و نسبة سوناطراك لا تقل عن 30% على الأكثر.	الأجنبي -سوناطراك هي صاحبة كل المشاريع الحالية و المستقبلية في أي عقد شراكة.	وبترتيبات جبائية لتشجيع التنقيب عن المحروقات واستغلالها في مناطق لم تخضع للتنقيب. -فتح المجال أمام الشركات الأجنبية الكبرى لمباشرة المشاريع المتعلقة بالتنقيب في الحقول

							الجديدة بالمقام الأول.
مرحلة النقل	محتكرة من طرف الاستعمار الفرنسي -90% لفرنسا -10 % الجزائر	محتكرة من طرف سونطراك	محتكرة من طرف الشركة الوطنية سونطراك	يستطيع الشريك الأجنبي أن يمول و يشتغل لحساب سوناطراك في بناء القنوات و المنشآت المتعلقة بنشاط نقل المحروقات	-تفتح الشراكة بنسبة 70% للشريك و 30% لسونطراك -نشأة وكالة وطنية سلطة ضبط المحروقات تسير كافة أنشطة النقل.	مساهمة سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51 % بينما حصة الشريك الأجنبي لا تناهز 49 %	-لسوناطراك وحدها الحق في مجال نقل المحروقات بواسطة الأنابيب ويضمن لها الأغلبية في الشراكة في مجال الانتاج و تحويل الحروقات على حد سواء.
مرحلة المصب	محتكرة من طرف فرنسا	لم تدخل حيز الشراكة فقد	تبقى محتكرتها سونطراك	لم يفتح فيه مجال الشراكة،	-فتح مجال الشراكة لأول مرة 70	زيادة حصة سوناطراك لتصبح	

		كانت هذه المرحلة محتكرة من طرف الشركة الوطنية سونطراك		بقي محتكر من طرف سونطراك	%على الأقل للشريك الأجنبي و 30 % لسونطراك -تسير الوكالة الوطنية لسلطة ضبط المحروقات جميع نشاطات المصب	51 % على الأقل و 49 % على الأكثر للشريك الأجنبي.	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية، مرجع سبق ذكره،ص229، 304، 310، 319.

الفرع الثاني: واقع الصادرات بالجزائر

إن هدف أي سياسة اقتصادية هو رفع معدل النمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية هي الأساس في ذلك لأنها المورد الأساسي لتوفير التمويل الضروري لسير عملية التنمية وذلك عن طريق عملية التصدير، حيث أن للصادرات دور مهم وفعال في خلق قدر وفير من الموارد المالية بالعملة الصعبة، والتي بدورها تساعد على دفع المشاريع الاقتصادية التنموية، خاصة إذا استغلت استغلالا عقلانيا ، لذلك اعتبر الاقتصاديون أن الصادرات محرك النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، و ذلك من جلب للنقد الأجنبي و تصريف الفائض من الانتاج.

و الجزائر على غرار جميع الدول تطمح الى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها الى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاطات تصدير موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة.

تعد صادرات المنتوجات البترولية من أكبر صادرات الجزائر، و تنقسم هذه الأخيرة الى فئة صادرات الغازو صادرات البترول السائل. المحروقات هي مواد أولية غير قابلة للتجديد، يتحدد حجم انتاجها عن طريق نظام الحصص المفروضة من طرف منظمة الأوبيك، أما عن سعر البترول فهو يتحدد في الأسواق الدولية مما يجعله عرضة لتقلبات العرض و الطلب.

الصادرات الجزائرية من المحروقات تتعلق بعوامل داخلية وأخرى خارجية والموضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم{1-1}: يوضح العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بصادرات المحروقات

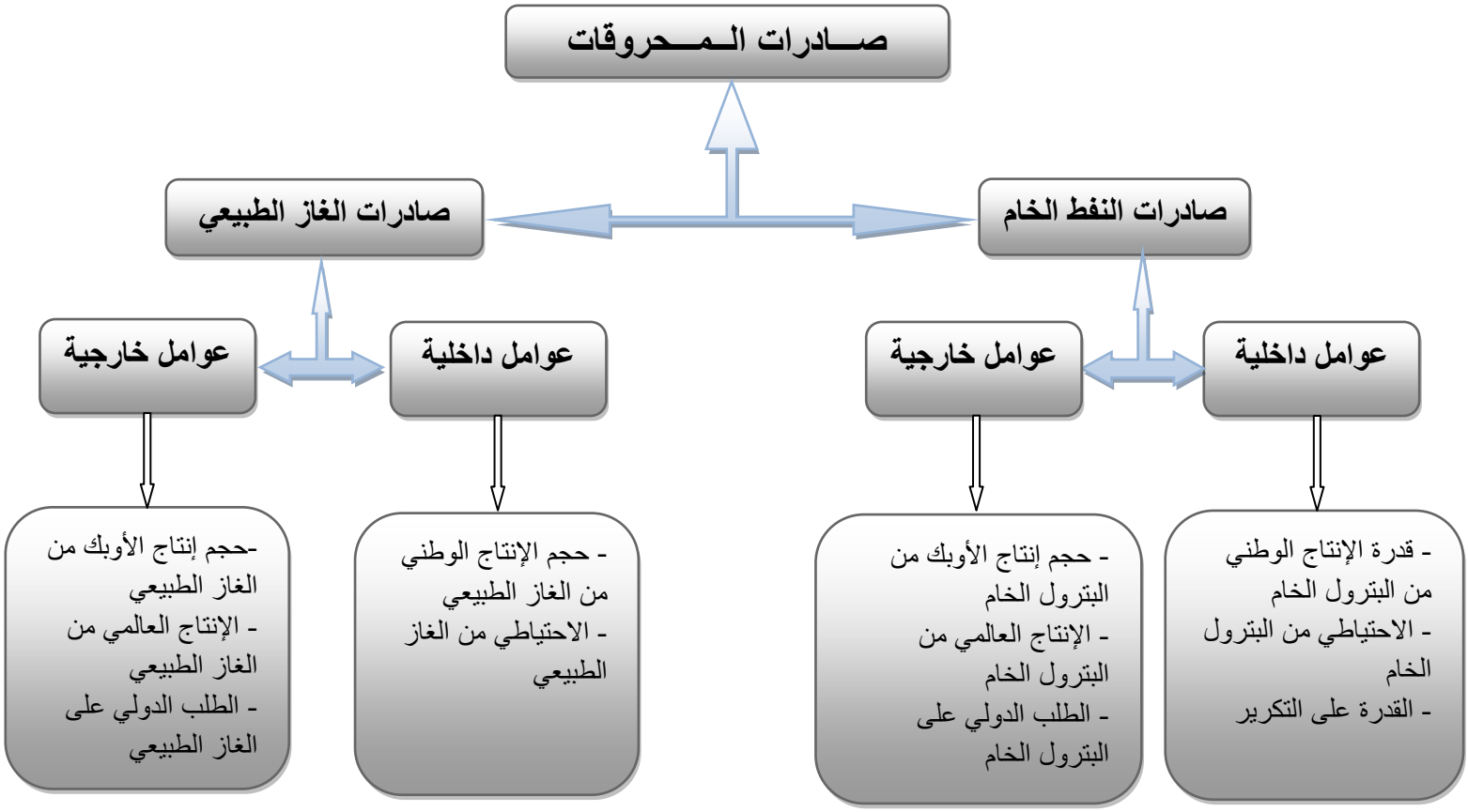

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مياح نذير، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008، الاهداف و الأدوات، رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة،.2010

فمن خلال هذا المخطط تبين أن صادرات المحروقات تتعلق أساسا بحجم الانتاج الوطني، و الطلب الدولي على المحروقات، أي أن هناك علاقة طردية بين مستوى الانتاج و حجم الصادرات من المحروقات، بالاضافة الى أن وجهة الصادرات يحددها الطلب الدولي على البترول، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول {1-2} : يوضح الطلب الدولي على البترول {2006-2012}

الطلب على البترول/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة الزيادة من2011 2012-
الجزائر	256.2	278.6	309.6	315.4	343.6	329.5	351.1	6.6%
الأوبيك	5989.5	6155.7	74260	77032	81012	83283	86565	3.9%
العالم	804687	844932	860678	847804	871872	881038	888685	0.9%

المصدر: تقرير منظمة الأوبيك لسنة 2011، ص 32 و تقرير منظمة الأوبيك لسنة 2013 ص46.

نلاحظ من خلال الجدول أن الطلب على البترول خلال الفترة{2006-2012} في تزايد مستمر، خاصة في الفترة{2011-2012} أينما زادت نسبة الطلب على البترول في الجزائر بمقدار 6.6% أي خلال سنة واحدة، أما بالنسبة للأوبيك فقد زادت النسبة بمقدار 3.9 %كما هو الشأن بالنسبة للطلب العالمي على البترول فقد زادت النسبة ب0.9 % خلال نفس السنة.

بما أن الجزائر تحتل المرتبة السابعة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي والرابعة عشر في تصدير النفط الخام[1] سنة 2012، كما تحتل المرتبة العاشرة في تصدير النفط الخام حسب أعضاء منظمة الأوبيك[2] سنقوم بعرض وجهة الصادرات من المحروقات الجزائرية خلال هذه السنة في الشكلين التاليين:

[1] أنظر الملحق رقم{1-1}

[2] أنظر الملحق رقم{1-3}

الشكل رقم{1-2}: وجهة الصادرات النفطية الجزائرية في سنة 2012

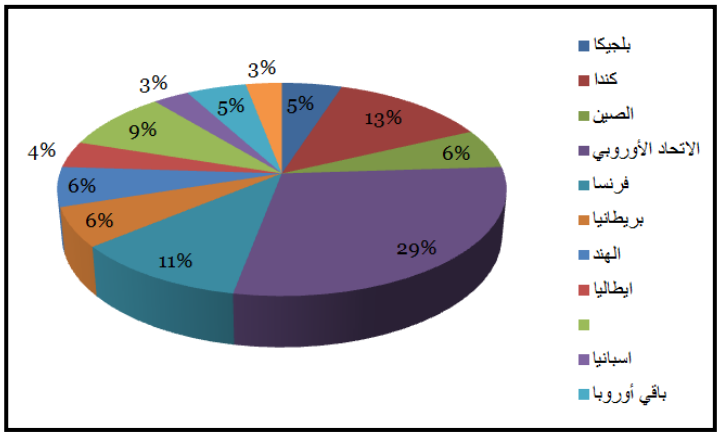

Source: BP Statistical Review of World Energy 2013; DouanesAlgériennes p3

الشكل رقم{1-3}: وجهة الصادرات الجزائرية للغاز الطبيعي في سنة 2012

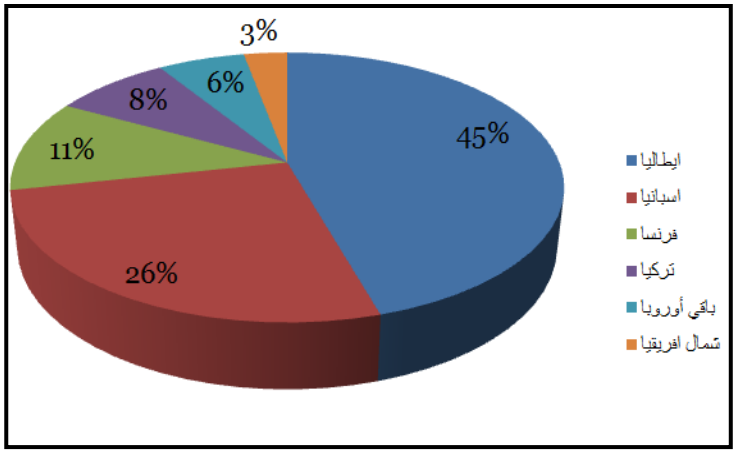

Source: BP Statistical Review of World Energy 2013 ;DouanesAlgériennes p3

نلاحظ من خلال الشكلين أن الصادرات الجزائرية للغاز الطبيعي في 2012 بلغت حوالي 86%، حيث تعتبر أوروبا الزبون الأول المستهدف لقطاع الغاز والبترول، حيث نلاحظ أن وجهة صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إلى ايطاليا بحوالي45% واسبانيا 26%، في حين نلاحظ أن وجهة صادرات النفط الخام إلى كندا بنسبة 13%، وإلى فرنسا بنسبة 11%.

المبحث الثاني: مرجعية الدراسة

أثناء البحث عن المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة اعتمدنا على بعض المراجع باللغة العربية و بعض المراجع باللغة الأجنبية و المتمثلة في الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر. و في هذا المبحث سنحاول عرض هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

تمثلت الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية في مقال بمجلة كلية بغداد و مذكرة تخرج ماجستير بجامعة باتنة، وأطروحة دكتوراه بجامعة ورقلة، حيث تطرقنا من خلالها الى هدف الدراسة، عينة الدراسة و طريقة المعالجة، ثم الاستنتاجات و مقارنة كل دراسة مع دراستنا.

أولا: نسرين برجي و مبارك بوعشة "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، 2012.

1 **الهدف:** يهدف هذا المقال الى ابراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع الاشارة الى أهم المشاريع في أهم القطاعات الاقتصادية، كما يهدف الى عرض مساهمة الشركات الأجنبية من خلال امكانياتها المالية و المادية و التكنولوجية في تطوير قطاع المحروقات سواء من خلال زيادة الانتاج أو نقل التكنولوجيا أو حماية البيئة.

2 العينة و طريقة المعالجة:

-قام الباحث باختيار مجمع سوناطراك في دراسته، في الفترة ما بين 2000-2010

وشركة ANDI. حيث اتبع المنهج الوصفي التحليلي للتمكن من الاجابة على الاشكالية و تحليل أبعادها.

3 الاستنتاجات: توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية:

-تساهم الشركات الأجنبية من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع المحروقات و ذلك ينحصر فيما يلي: زيادة انتاج المحروقات {بترول خام، غاز طبيعي، غاز بترول مميع، مكثفات، مشتقات أخرى} بنسب معتبرة وهو ما يساهم في زيادة حجم الصادرات التي بدورها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري؛

-الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع المحروقات لها بعض الآثار الايجابية المنحصرة في بعض المجالات و هي زيادة الانتاج، نقل التكنولوجيا، و حماية البيئة و الحفاظ عليها من خلال انجاز بعض المشاريع كمشروع عين صالح لاستخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يساعد على تخفيض انبعاث الغازات السامة الناتجة عن المشروع بنسبة 60%.

4 المقارنة:

أن هذه الدراسة تناولت عرض بعض المشاريع المنجزة في قطاع المحروقات بين مجمع سوناطراك و شركائها الأجانب، فقد أفادتنا في التعرف على نتائج الاستثمارات الأجنبية المباشرة على انتاج المحروقات و حجم الصادرات و على تطور الآبار المكتشفة و المحفورة وكذا على حماية البيئة خلال الفترة 2000-2010 الا أن في هذه الدراسة لم يتطرق الباحث الى المحطات التي مر بها قطاع المحروقات و العقود المبرمة في كل فترة، باختلاف دراستنا التي جاءت باحصائيات 1986 الى 2012 و تضمنت واقع الصادرات النفطية بالتطرق الى أهم تطورات قطاع المحروقات وبمختلف مراحل أنشطته.

ثانيا: بلقاسم سرايري " دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري و في أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير بجامعة باتنة سنة 2008.

1.**الهدف:** تهدف هذه الدراسة الى:

– ابرازأهمية المحروقات بما فيها من بترول وغاز و مكانتها في الاقتصاد الجزائري خصوصا في ضوء التحولات و التغيرات سواء في قطاع المحروقات أو في المحيط الاقتصادي الدولي؛

2.**العينة و طريقة المعالجة:** لوصول الباحث الى أهدافه تطرق الى:

–أهم التغيرات الاقتصادية والتقنية لقطاع المحروقات على المستوى الدولي؛

–تناول تطور أداء قطاع المحروقات الجزائري بعد تطبيق الاصلاحات ثم تقييم هذه الأخيرة، بالاضافة الى التطرق للإصلاحات الجديدة التي تضمنها القانون رقم 05-07 الصادر في 2005، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل معطياته و معالجة موضوعه.

3.**الاستنتاجات:** توصل الباحث الى مجموعة من النتائج و هي:

– ان أداء قطاع المحروقات في الجزائر منذ تطبيق الاصلاحات كان مقبولا الى حد بعيد، فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها {تجديد الاحتياطات، رفع حجم الصادرات سواء من النفط أو الغاز، استكشاف مناطق جديدة و رفع مساحة المجال المنجمي المستكشف}

–ان تطور قطاع الغاز الطبيعي في العالم يفتح آفاقا واعدة أمام الجزائر و يمثل فرصة سانحة لها

4.المقارنة:

أعاننا هذا المرجع في كيفية ابراز مكانة قطاع المحروقات الجزائري في الاقتصاد العالمي بالاضافة الى أهمية الصادرات بالجزائر، بالتطرق الى مراحل تطورهذا القطاع، الا أن هذه الدراسة جاءت بتحليل في مراحل نشاطات الصناعة النفطية في الجزائر وفق احصائيات تمتد الى غاية سنة 2005. بينما دراستنا امتدت الى غاية سنة 2012. كما ان معطيات قطاع المحروقات شملت احصائيات النفط و الغاز الطبيعي، بينما دراستنا ركزت بشكل أكبر على النفط الخام و مشتقاته.

ثالثا: مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات{دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية}، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2013.

1 الهدف: تهدف هذه الدراسة الى:

– استعراض دورة استغلال الصناعة النفطية بتسليط الضوء على مختلف مراحلها من المنبع و المصب

–محاولة معرفة أثر تطور نظام استغلال نفط الجزائر على الصادرات وفق مراحل الصناعة النفطية خلال الفترة{2000-2010}

2 العينة و طريقة المعالجة: لوصول الباحث الى أهدافه تطرق الى:

-استعراض آخر الاحصائيات المتعلقة بالصناعة النفطية عبر نشاطات مراحلها و الخاصة بالدول {الجزائر، فنزويلا، الكويت}، خلال الفترة{2000-2010} وفق تقارير الهيئات الدولية و المنظمات و الشركات المتخصصة في ميدان الطاقة و الصناعة النفطية كتقارير الأوبيك، تقارير لاح، تقارير هتض، تقارير شركة سونطراك.....و غيرها.

-اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي و المنهج الوصفي بهدف استعراض الجوانب النظرية لكل فصل، كما استعمل المنهج الاحصائي الوصفي بأدواته التحليلية لكل فصل من الفصول.

3 الاستنتاجات: توصل الباحث الى مجموعة من النتائج و هي:

-ان تطور النظام القانوني للنفط بحسب الفترات الزمنية للدول المنتجة أثر مباشرة على ممارسة الصناعة النفطية، حيث قامت الدول محل الدراسة بعدة تعديلات و اصلاحات قانونية في قطاع النفط توافق سياستها و أهدافها.

-أسهمت سيطرة النظام الرأسمالي الليبيرالي على الاقتصاد العالمي، في فتح الجزائر الباب للاستثمار و الشراكة الأجنبية في مجال النفط و الغاز حيث تجسد ذلك في القانون07/05.

4 المقارنة: أعاننا هذا المرجع في ابراز دورة استغلال الصناعة النفطية بالتركيز على أهم مرحلتي هذه الصناعة و هما مرحلة المنبع و المصب، بالاضافة الى التعرف على أثر أنظمة استغلال النفط على الصادرات بحسب مراحل الصناعة النفطية وفق دراسة احصائية لعشر سنوات{2000-2010}، الا أن هذه الدراسة جاءت بتحليل في مراحل نشاطات الصناعة النفطية وفق احصائيات تمتد من سنة 2000 الى غاية سنة 2010، بينما دراستنا امتدت من سنة 1986 الى غاية سنة 2012.

المطلب الثاني: الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية

من بين الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية التي اعتمدنا عليها في دراستنا مقال تم طرحه بجامعة تلمسان و مقال ، و بنفس طريقة عرض الدراسات في المطلب السابق سنحاول عرض هذه الدراسات.

أولا: Abdelmadjid Attar et Zerrouk Djerroumi, Le parternariat dans le secteur des hydrocarbures en Algerie : historique, enjeux et experience2007.

1 الهدف: هدفت هذه الدراسة الى تقييم الشراكة في قطاع المحروقات بالجزائر و معرفة جوانبها و تحليلها.

2 العينة و طريقة المعالجة: تناول هذا المقال دولة الجزائر كعينة للشراكة في قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 الى غاية سنة 2007، حيث قام الباحث في دراسته بتعريف للشراكة في قطاع المحروقات واعطاء الملامح التاريخية للشراكة منذ الاستقلال الى غاية 2006، ثم قام الباحث بابراز كل العقود المبرمة بين الجزائر و الشركات الأجنبية منذ الاستقلال مع توضيح نسبة الشراكة لكل من سوناطراك و شركائها، حيث اعتمد صاحب المقال على المنهج التتحليلي للوصول الى نتائجة و استنتاجاته.

3 الاستنتاجات: توصل الباحث في دراسته الى أن الجزائر تمادت في فتح الشراكة على قطاع المحروقات، وجب عليها الاعتماد على مواردها المالية و التقنية.

4 المقارنة: لقد ساعدنا هذا المرجع في التطلع على المنظومة القانونية التي تخص الشراكة في قطاع المحروقات، حيث تضمن معطيات تتعلق بقوانين قطاع المحروقات الجزائري، كما أن دراستنا تخصصت في الشراكة في مراحل الصناعة النفطية {المنبع، النقل، المصب} و أعطينا إحصائيات تخص هذه المرحلة من 1986 الى غاية 2012.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن قطاع المحروقات يشمل مجموعة من الأنشطة تمثل الصناعة النفطية، التي تقوم هذه الأخيرة على اتفاقيات و بنود قانونية. حيث نجد أن الجزائر انتهجت سياسة قانونية من أجل فتح الشراكة في مجمل مراحل الصناعة النفطية خاصة مرحلة المنبع.

فمن خلال الدراسات السابقة تبين لنا أن هناك تأثيرات حتمية تمس قطاع المحروقات الخاضع للشراكة، حيث يمكننا دراسة هذه التأثيرات في أي مرحلة من مراحل الصناعة النفطية من خلال دراسة احصائية تحليلية.

فمن خلال ما تم عرضه في الفصل الأول سيحاول الفصل الثاني الاجابة على اشكالية الدراسة و المتمحورة حول أثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على أنشطة الصناعة النفطية و من ثم على حجم الصادرات من المحروقات بالجزائر.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لأثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على الصادرات بالجزائر

مجمع سوناطراك

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول تحليل أثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على الصادرات، اذ تناولنا فيه كيفية انجاز هذه الدراسة من خلال عرض طرق و أدوات الدراسة، و من ثم سنستعرض نتائج تطبيق الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على الصادرات، و من ثم سنقدم تحليل و استنتاجات الدراسة.

المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة

تضمن هذا المبحث توضيحا لكيفية انجاز الدراسة، حيث سنقوم بعرض الطريقة و الأدوات المنتهجة في الدراسة و ذلك بتحديد المتغيرات، كيفية قياسها و طريقة جمعها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب تقديم طريقة انجاز الدراسة و ذلك من خلال عرض عينة الدراسة و متغيراتها.

الفرع الأول: اختيار مجتمع الدراسة و العينة

لامكانية اعطاء صورة لأثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على الصادرات قمنا باختيار المؤسسة الوطنية سوناطراك، كونها شركة بترولية غازية ذات حجم دولي و كإحدى أكبر الشركات النفطية للاقتصاد في العالم، فهي الوحيدة التي تمثل قطاع المحروقات لدولة الجزائر داخليا و خارجيا، اذ يتعاقد معها أشخاص معنويين سواء أجانب أو غير ذلك بغية الاستثمار أو ممارسة النشاط في قطاع المحروقات، فهي اذا القوة المحركة للاقتصاد الجزائري.

تعتبر الشركة الوطنية سوناطراك بأنها مجمع نفطي صناعي مسؤول عن مجموعة من النشاطات تتعلق أساسا بالاستكشاف و الاستغلال الصناعي و التجاري للثروة البترولية، و الشاملة لعمليات البحث و التنقيب و الاستخراج، و كذا النقل و التكرير و التوزيع و التسويق...

فهي المؤسسة التي تقوم بالإشراف على كل هذه النشاطات، و كذا الاهتمام بالمصالح المتعلقة بمجال المحروقات.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات دراستنا في:

الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات: و تمثل المتغير المستقل في دراستنا، حيث من خلالها تطرأ التغيرات.

صادرات المحروقات: و تمثل المتغير التابع بالنسبة للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، فالشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات هي التي تؤثر على الصادرات.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

استعنا في عملية جمع المعلومات وكذا معالجتها على عدة أدوات والتي من خلالها قمنا بالتحصل على الاحصائيات و ترتيبها ثم عرضها للتوصل الى تحليل و تفسير النتائج، حيث كان ذلك بالشكل التالي:

أولا: جمع المعلومات عن طريق:

- التقارير الاحصائية السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط{ الأوبيك }
- التقارير الاحصائية السنوية لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط{ الأوابيك }
- التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سونطراك
- احصائيات بريتش بيتروليوم: و المتوفرة عبر الموقع الرسمي **WWW.BP.COM**
- مراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات المرتبطة بالموضوع قيد الدراسة

ثانيا: تنقية و ترتيب الإحصائيات: بعد الوصول الى المصادر و جمع المعلومات نحاول تنقية و ترتيب الإحصائيات حسب التسلسل الزمني، وكذا القيام بحساب النسب المئوية لامكانية تحليل المعطيات.

ثالثا: عرض الاحصائيات في شكل رسومات بيانية ثم تحليل و تفسير النتائج.

رابعا: الاستنتاج: بعد القيام بتحليل و تفسير النتائج توصلنا الى جملة من الاستنتاجات و التي تمثل اجابة لفرضيات البحث.

المبحث الثاني: نتائج و مناقشة الدراسة

بعد قيامنا بعملية البحث و جمع المعلومات توصلنا الى مجموعة من النتائج، سنحاول عرضها في هذا المبحث ثم مناقشتها للوصول الى أثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على الصادرات بالجزائر.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المطلب عرض النتائج على المستوى التقني و المالي، حيث سنقوم بابراز نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري على مستوى نشاطات الصناعة النفطية{المنبع، النقل، المصب} أولا، للتوصل الى عرض النتائج على مستوى حجم الصادرات بالاضافة الى عوائدها التي تعبرهذه الأخيرة عن الجانب المالي.

الفرع الأول: العقود النفطية المبرمة بالجزائرو تطور التكنولوجيا المستعملة في التنقيب

سنقوم في هذا الفرع بعرض تطور العقود النفطية المبرمة في مرحلة المنبع من الصناعة النفطية و كذا التكنولوجيا المستعملة.

1 تطور العقود المبرمة في مرحلة المنبع مع مجمع سونطراك:

الشكل رقم{2-3}: تطور العقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر 1987-2011

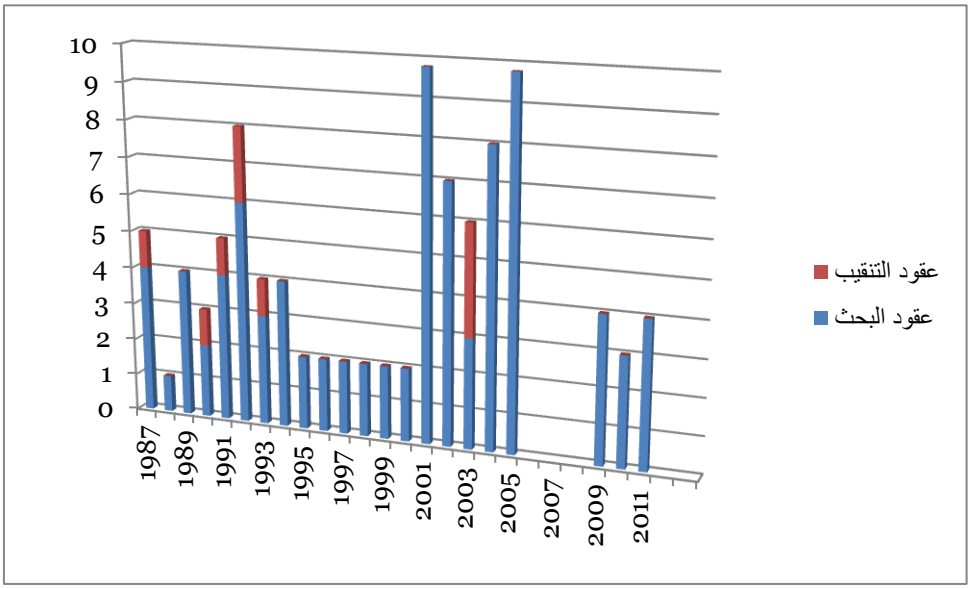

Source : Sonatrach revue upstream news n5 mai 2011 p15

من خلال هذا الشكل نلاحظ تطور العقود المبرمة من سنة 1987 الى غاية سنة 2011 أين تم ابرام 98 عقد منها 89 عقد بحث و 9 عقود تنقيب، أي أنه في كل فترة هناك تغيرات مختلفة متزامنة مع التغيرات و الاصلاحات القانونية.

2 التكنولوجيا المستعملة في التنقيب عن النفط:

للقيام بأشغال الحفر و التنقيب عن النفط و الغاز بالجزائر، يجب القيام بنشاط المسح الجيوفيزيائي، و ذلك عن طريق آليتين للمسح السيسميكي ذو البعدين {2D} و ذو ثلاث أبعاد {3D}،و قد عرف هذا النشاط في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة في مجال استخدام تقنية 3Dو هي تقنية جديدة و أكثر تكلفة وأكثر فعالية من تقنية 2D، لذلك سنقوم بعرض تطور المسح الجيوفيزيائي بالجزائر فترة {1980-2012} في الشكل التالي:

الشكل رقم{2-4}: تطور المسح الجيوفيزيائي بالجزائر{1980-2012}

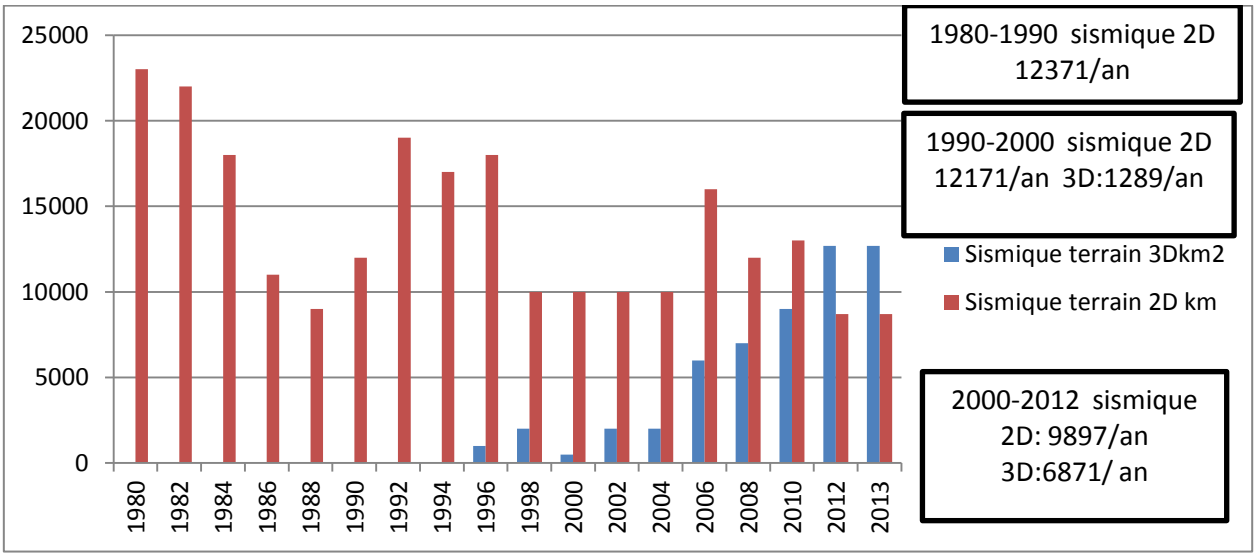

المصدر: التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سوناطراك 2008، 2009،2010، 2012

Ministère de l'énergie et des mines, évolution du secteur de lenergie et des mines 1980-2008.

نلاحظ من خلال الشكل أن الجزائر خلال الفترة {1980-2012} اعتمدت على النشاط الجيوفيزيائي الذي عرف هذا الأخير انتعاشا ملحوظا ابتداءا من سنة 1996 تزامنا مع ظهور تقنية 3D، أي بعد صدور قانون 21/91 الذي أزال بعض القيود التي فرضها قانون 14/86 على الشركاء الأجانب. فمن

خلال الشكل نلاحظ أن المساحات المنقبة ارتفعت بواسطة تقنية 2D سنة 1992 الى أكثر من 16000كلم، و أكثر من 2000كلم^2 بواسطة تقنية 3D سنة 1998.

كما نلاحظ في الفترة {2000-2012} أن النشاط الجيوفيزيائي سمح بانجاز مساحة 9897كلم بتقنية2D ، في حين نلاحظ زيادة المساحات المنقبة بتقنية 3D حيث بلغت 6871كلم^2 ،هذا يعني أن المساحات المنقبة بواسطة تقنية 3D في تزايد مستمر.

الفرع الثاني: نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على مراحل الصناعة النفطية

سنقوم في هذا الفرع بعرض نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على أنشطة المنبع و النقل والمصب في مجمع سوناطراك من خلال الشراكة، و التي سنعرضها وفق الإنتاج و الاستخراج و الاحتياط المؤكد و كذا على النقل والتكرير و حجم الصادرات وعوائدها .

أولا: النتائج على مستوى أنشطة المنبع من حيث

I. الآبار المنقبة و المكتشفة

تؤثر الشراكة الأجنبية على الآبار المنقبة و المكتشفة، من خلال الشكليين التاليين سنعرض تطور الآبار المنقبة و المكتشفة في مجمع سوناطراك بجهدها لوحدها و الآبار المنقبة و المكتشفة من طرف الشريك.

الشكل رقم {2-5}: تطور عدد الآبار المنقبة خلال الفترة 1986-2012

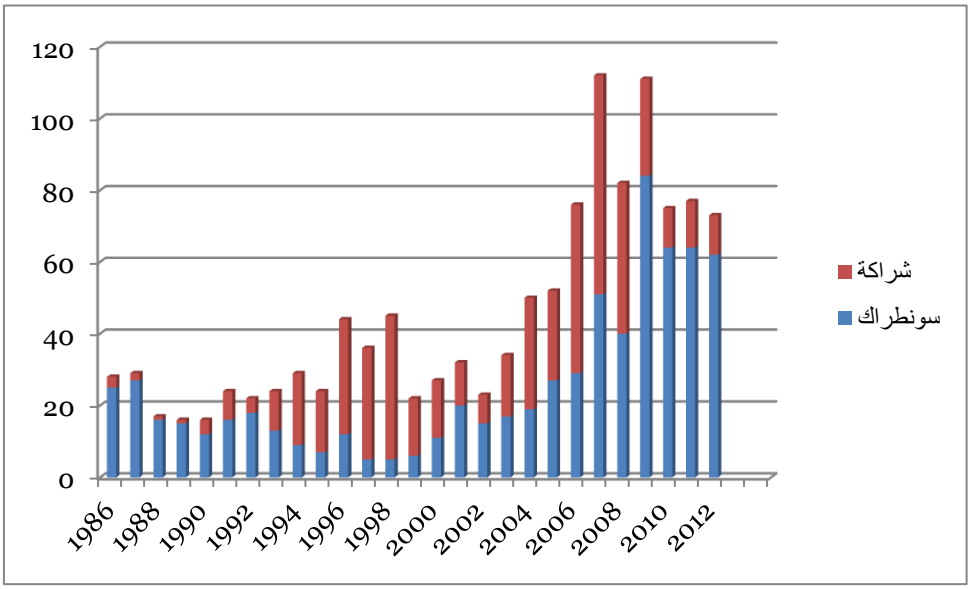

Source : http://www.Sonatrach-dz.com/New/raport-an.html

الشكل رقم {2-6}: تطور عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة 1986-2012.

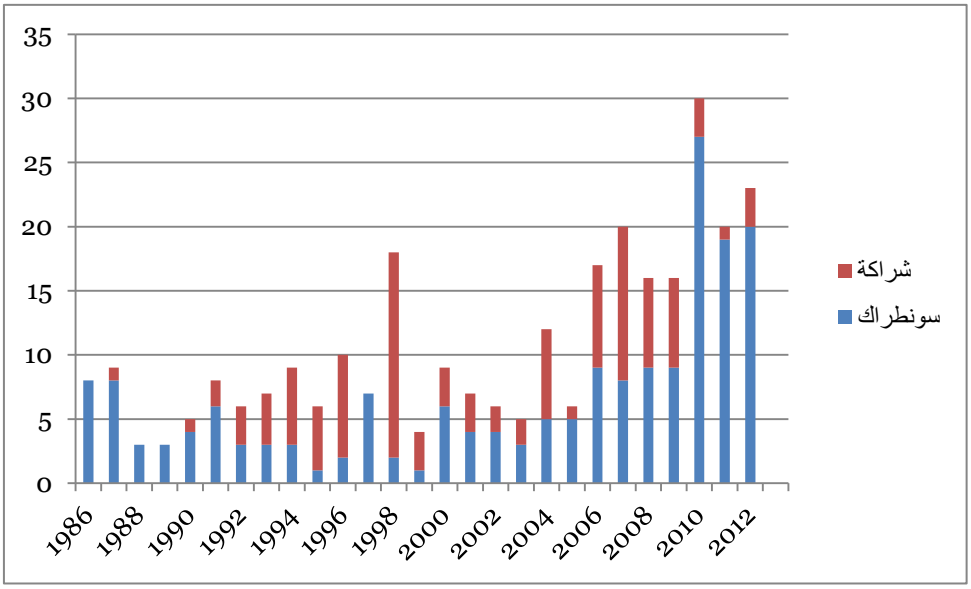

Source : http://www.Sonatrach-dz.com/New/raport-an.html

من خلال الشكلين المبينين لتطور الآبار المنقبة و المكتشفة من الفترة 1986 الى غاية 2012 نلاحظ أنه هناك آبار منقبة من طرف سوناطراك و آبار أخرى من طرف الشريك، حيث كانت الآبار المنقبة في الفترة الأولى تتزايد ببطئ من 1986 الى غاية 2002 لكن بعد هذه الفترة و الى غاية 2012 تزايد عدد الآبار المنقبة بتسارع نوعا ما حيث تم تنقيب في 2007 حوالي 113 بئر.

أما من حيث الآبارالمكتشفة نلاحظ أنها تغيرت من فترة الى أخرى من طرف سوناطراك و الشريك، حيث نجد من سنة 1986 الى غاية 1990 الآبار مكتشفة من طرف سوناطراك فقط، بينما مساهمة الشريك في الاكتشاف في هذه الفترة تقريبا معدومة.

من 1992 الى غاية 2012 نلاحظ مساهمة الشريك في الآبار المكتشفة وصلت الى 16 بئر في 1998، أما من حيث الاكتشافات الكلية نجدها تزايدت من 2006 الى 2012، ووصلت في 2010 الى 31 بئر مكتشف.

II. إنتاج المحروقات

بعد عرض تطور الآبار المنقبة و المكتشفة سنقوم بعرض الإنتاج الكلي للمحروقات في مجمع سوناطراك و الذي يحوي على إنتاج المجمع لوحده و إنتاج الشريك، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم {2-7}: تطور انتاج الآبار للمحروقات في الجزائر 1995-2012

الوحدة:millions TEP

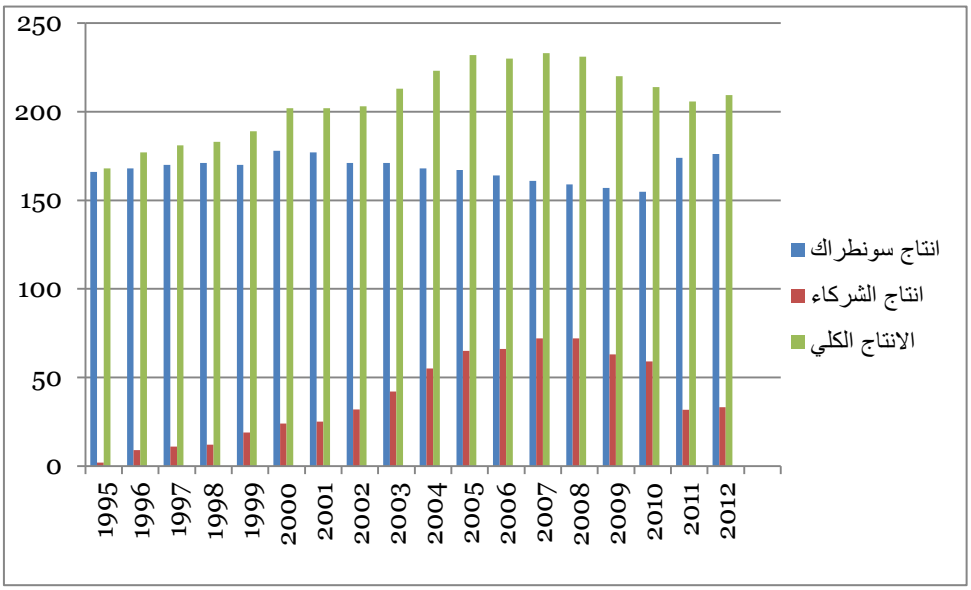

المصدر: التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سوناطراك من 2000 الى 2013

من خلال ملاحظتنا للشكل {2-7}، نجد أن الانتاج الكلي للمحروقات في تزايد مستمرو كذا الكمية المنتجة من طرف الشريك، والملاحظ أن الكمية المنتجة من طرف سوناطراك في الفترات الأولى كانت ثابتة نوعا ما، ثم تزايد هذه الأخيرة. في حين نلاحظ أن مجمع سوناطراك يستحوذ على نسبة 51% من انتاج النفط الخام بمجهوده الخاص، و نسبة 80% من انتاج الغاز الطبيعي[1].

III. الاحتياطي المؤكد للمحروقات

يمكننا عرض أثر الشراكة في أنشطة المنبع على الاحتياطي المؤكد للمحروقات من خلال الشكلين التاليين:

[1] أنظر الملحق رقم{2-2} و الملحق رقم{2-3}

الشكل رقم {2-8}: الاحتياطي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة1986-**2012**

الوحدة: ألف برميل/يومي

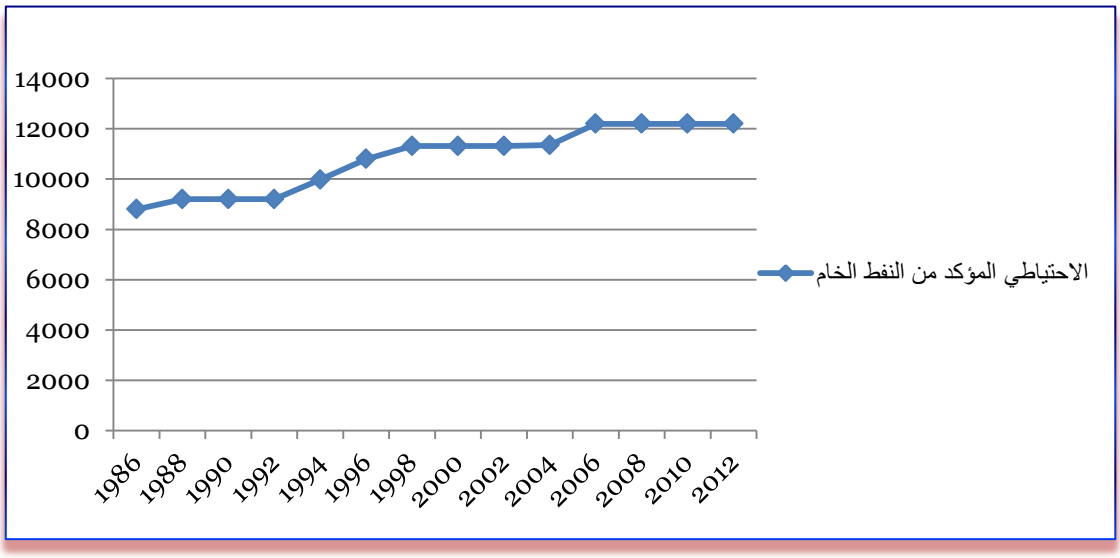

BP Statistaical Review of World Energy june 2013 p9 :Source

الشكل رقم {2-9}: الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال الفترة1986-2012

الوحدة: مليون متر مكعب

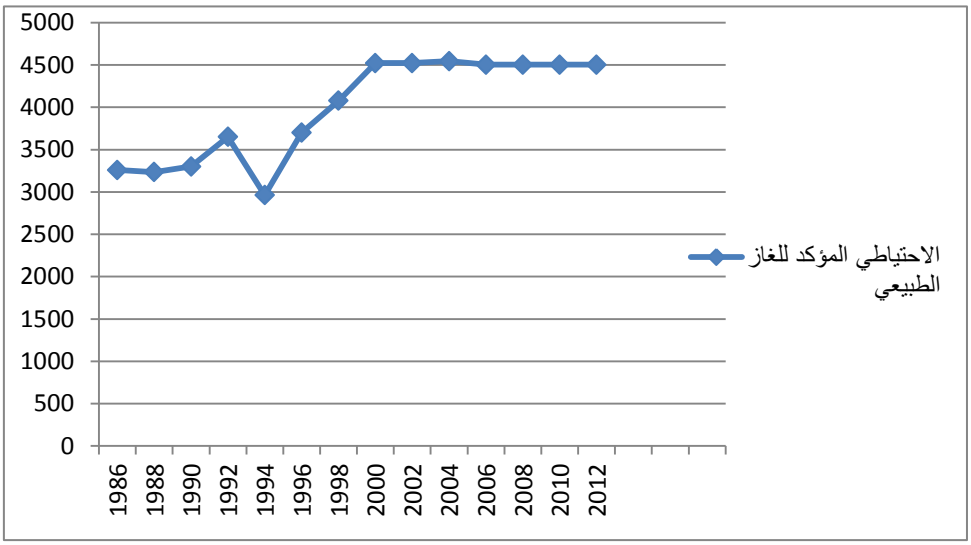

Source :BP Statistaical Review of World Energy june 2013 p10

نلاحظ من خلال الشكلين {2-7 } و { 2-8} المبينان للاحتياطي المؤكد من النفط الخام و الغاز الطبيعي على التوالي أن احتياط كل منهما في تزايد مستمر من سنة 1986 الى غاية سنة 2005، ثم الاستقرار خلال

الفترة الممتدة من سنة 2006 الى غاية 2012، كما نلاحظ أيضا أن احتياطي الغاز المؤكد كانت نسبة تزايده أكبر في سنة 1992 تزامنا مع ظهور الأمر 21/91 المعدل و المتمم للقانون 14/86، حيث بلغت نسبة الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي 2.4 % من اجمالي العالم[1] في سنة 2012.

ثانيا: النتائج على مستوى أنشطة النقل

يتم نقل النفط و الغاز عبر الأنابيب الى المصافي و مراكز التخزين، بالنسبة للنفط كمركز حوض الحمراء للنفط و المكثفات أو الى مراكز التمييع بالنسبة للغاز، أو الى التصدير نحو مناطق الاستهلاك الدولية.

كما نلاحظ أنه في هذه الفترة {2000-2012} تميزت بتحقيق عدة انجازات بالشراكة الأجنبية في مجال شبكة النقل، و الممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-1): يوضح انجازات ومشاريع أنابيب نقل الغاز بالجزائر فترة (2000-2011)

المشروع	قطره	العمق	الحجم	الملكية	أول كمية
إنجاز مشروع ميد غاز	24	2160م	8 مليار م^3 في السنة	سونطراك36% سيبسا 20% جاز دو فرانس 12% الدراسة الاستقصائية السكانية 12% إيبر درولا 20%	بداء العمل يوم 2011/04/01 بأول دفعة إلى اسبانيا.
مشروع غالسي	24	2840م	بقدرة ابتدائية ب 8 مليار م^3 في السنة.	سوناطراك 41% إديسون 20.8% إينيل 20.8% هيرا 10.4% SFIRS6.11%	مقرر تشغيله في 2014.
مشروع نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى	48 او 56	/	مابين 18-20 مليار م^3 / السنة من الغز الطبيعي.	سوناطراك 50% ش.ن.و النيجيرية 50%	أول كمية متوقعة في 2015.

المصدر: **www.sonatrach-dz.com/NEW/arabe/transpot-par-canalisation.html**

[1] BP STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGIE 2013 P20

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة {2000-2011} تم انجاز عدة مشاريع النقل بهدف زيادة صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي.

ثالثا: النتائج على مستوى أنشطة المصب

ان نتائج مرحلة المصب ترتبط بنتائج المرحلتين السابقتين و هما مرحلة المنبع و مرحلة النقل بشكل طردي، فكلما كانت النتائج ايجابية في مرحلة المنبع و النقل{ تطور الآبار المكتشفة، حجم الانتاج و الاحتياطي المؤكد، تطور شبكات النقل...} انعكس بالايجاب على نتائج مرحلة المصب، خاصة على قدرة التكرير و انتاج المشتقات النفطية.

لذلك سنقوم بعرض النتائج على مستوى انتاج النفط والغاز، ثم على طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة و كذا على انتاج المشتقات النفطية.

I. انتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي المسوق

سنقوم بعرض كميات انتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي المسوق خلال الفترة {1986-2012} من خلال الشكليين التاليين:

الشكل رقم {2-10}: إنتاج النفط الخام بالجزائر خلال الفترة {1986-2012}

الوحدة: ألف برميل/يومي

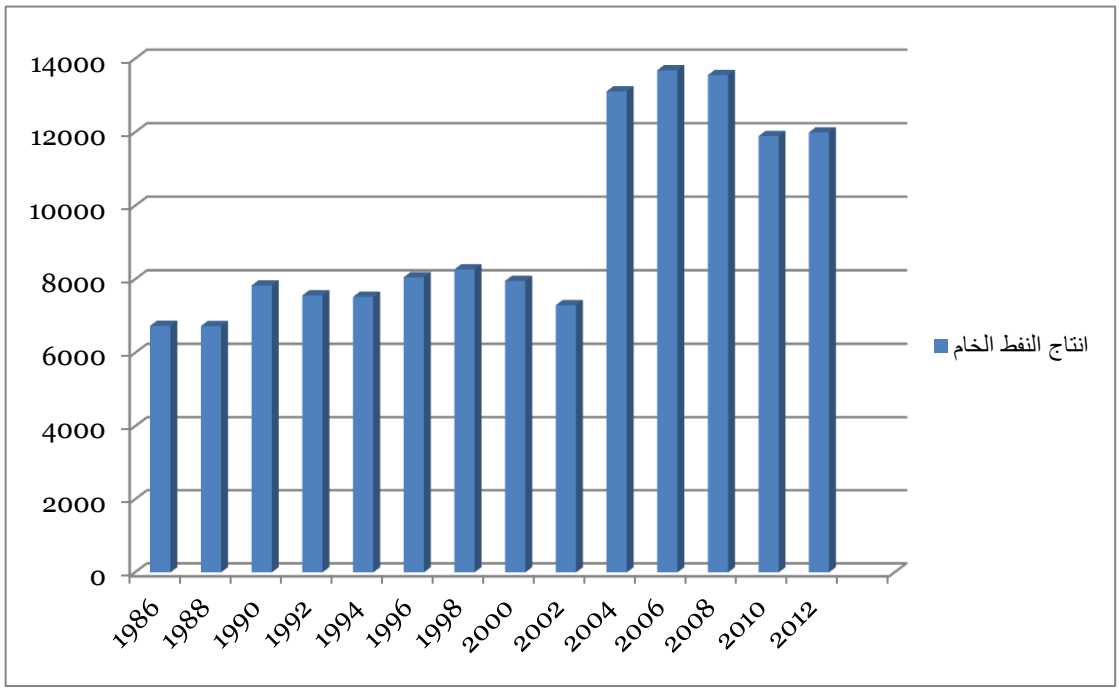

المصدر: بالاعتماد على احصائيات تقاريرBP من سنة 2000 الى سنة 2013

الشكل رقم {2-11}: تطور انتاج الغاز الطبيعي المسوق خلال {1986-2012}

الوحدة: مليون متر مكعب

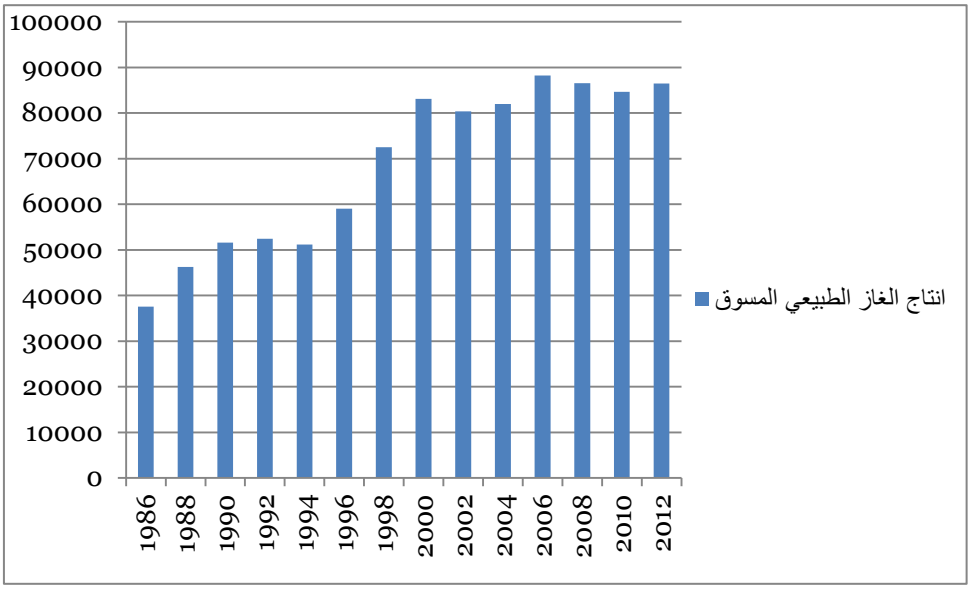

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبيك سنة 2006،ص23، و تقرير منظمة الأوبيك سنة 2013، ص33.

من خلال الشكل رقم {2-10} نلاحظ أن الفترة {1986-2000} شهدت زيادة طفيفة و مستمرة في كمية انتاج النفط الخام، و هذا بعد ظهور القانون 14/86 المعدل بالقانون 21/91، الذي جاء بعقود تقاسم الانتاج المتميزة بسيطرة الشركة سوناطراك بنسبة 51%، أما الشريك الأجنبي لا تتجاوز قيمته 49% من حصة الانتاج.

كما شهدت الفترة {2004-2008} زيادة في كمية انتاج النفط الخام لتصل الى 13560 ألف برميل يوميا، ثم تناقص الانتاج في 2010 ليصل الى 11898 ألف برميل يوميا، ثم تعود الزيادة في كمية الانتاج بنسبة 3.3% في سنة 2012 لتصل الى 11998 ألف برميل يوميا، أي ما يعادل 1.8% من اجمالي العالم وهذا راجع الى استحواذ مجمع سوناطراك على نسبة 80 % من الاستغلال لانتاج المحروقات[1] في هذه الفترة.

أما من خلال الشكل رقم{2-11} المبين لانتاج الغاز الطبيعي المسوق نلاحظ في الفترة {1986-1991} أن انتاج الغاز الطبيعي المسوق سجل ارتفاعا من 37.5 مليون متر مكعب سنة 1986 الى 53.9 مليون متر مكعب سنة 1991، و هذا بسبب توسيع المجال الجغرافي للبحث و الاستغلال، كما نلاحظ أنه بقي في تزايد مستمر الى غاية سنة 2012 حيث بلغ الانتاج 86.4 مليون متر مكعب أي الزيادة بنسبة 4.5% مقارنة بسنة 2011، كما نلاحظ أيضا أن انتاج الغاز الطبيعي يمثل بنسبة 2.4% من اجمالي الانتاج العالمي.

[1] أنظر الملحق رقم{2-1}

II. قدرة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة

ترتكز مصافي التكرير بالجزائر عبر القطر الوطني على ستة مواقع رئيسية و هي:

سكيكدة، أرزيو، أدرار، حاسي مسعود، الحراش، عين أميناس.

سنقوم بعرض تطور طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة في الجزائر خلال الفترة {1986-2012} من خلال الشكل المبين أسفله.

الشكل رقم {2-12}: تطور طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة في الجزائر خلال الفترة {1986-2012}

الوحدة: ألف برميل/يومي

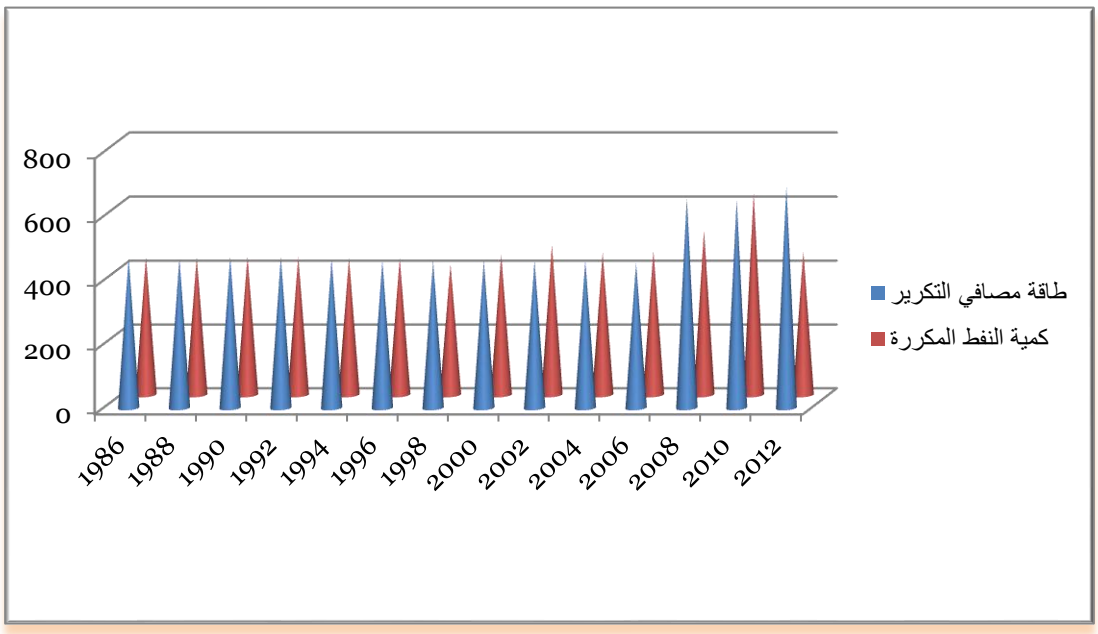

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبيك، 2005، 2008، 2013.

نلاحظ في الفترة {1986-2002} ثبات في كل من طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة، و هذا راجع إلى ثبات كمية النفط المنتجة.

كما نلاحظ في الفترة {2002-2004} تناقص في طاقة مصافي التكرير لتصل الى 455.2 ألف برميل يوميا سنة 2004 بعد أن كانت تقدر ب 480 ألف برميل يوميا في 2002، أما في الفترة {2004-2006} نلاحظ عودة ثبات كمية النفط المكررة و طاقة مصافي التكرير.

و في الفترة {2006-2012} نلاحظ تزايد في طاقة مصافي التكرير لتصل الى 694.4 ألف برميل يوميا سنة 2012، الا أن كمية النفط المكررة تناقصت بنسبة 9.9% سنة 2012 لتصل الى 451.5 ألف برميل يوميا بعد أن كانت تقدر ب631.5 ألف برميل يوميا سنة 2010.

الفرع الثالث: نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية و صادرات الغاز الطبيعي.

تتمحور نتائج تطبيق الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على حجم الصادرات من المحروقات و كذا على عوائدها.

1 صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية و صادرات الغاز الطبيعي:

سنقوم بعرض كمية صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية و الغاز الطبيعي من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم {2-13}:صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية خلال الفترة{1986-2012}

الوحدة: ألف برميل/يومي

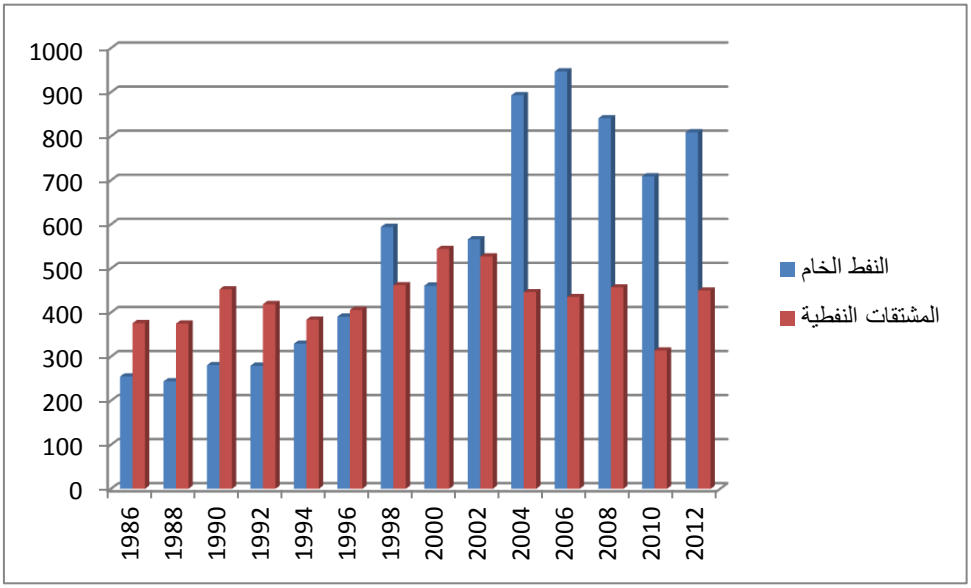

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبيك سنة 2006، ص31، و تقرير منظمة الأوبيك سنة 2013، ص49

نلاحظ في الفترة {1986-1998} التزايد المستمر في كمية صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية، كما نلاحظ في الفترة {1998-2000} تناقص في كمية صادرات النفط الخام حيث بلغت 461.1 ألف برميل/يومي سنة 2000 بعد أن كانت تقدر ب549.4 ألف برميل/يومي سنة 1998، أما صادرات

المشتقات النفطية بقيت في تزايد حيث بلغت 544.3 ألف برميل/يومي سنة 2000، ونلاحظ في الفترة {2002-2006} التزايد السريع في كمية صادرات النفط الخام حيث وصلت الى 947.2 ألف برميل/يومي سنة 2006، أما صادرات المشتقات النفطية بقيت ثابتة نوعا ما كما نلاحظ في الفترة{2006-2010} تناقص في كل من صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية، حيث بلغت صادرات النفط الخام 709 ألف برميل/يومي سنة 2010، في حين بلغت صادرات المشتقات النفطية 314 ألف برميل/يومي من نفس السنة.

كما نلاحظ في الفترة {2010-2012} عودة صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية الى الزيادة حيث بلغت صادرات النفط الخام 809 ألف برميل/يومي سنة 2012، في حين وصلت صادرات المشتقات النفطية الى 450 ألف برميل/يومي من نفس السنة.

الشكل رقم {2-14}: صادرات الغاز الطبيعي خلال الفترة {1986-2012}

الوحدة: مليون متر مكعب

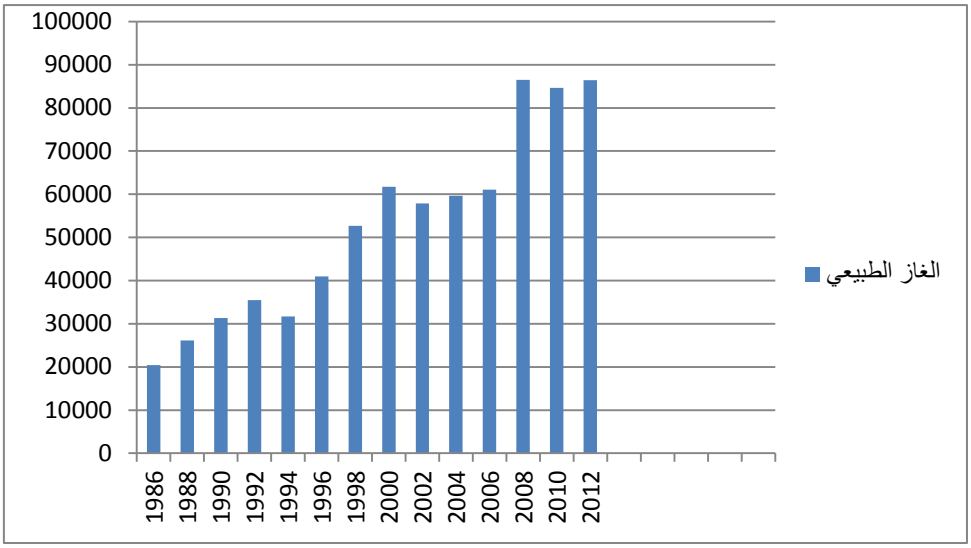

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبيك سنة 2006، ص39، و تقرير منظمة الأوبيك سنة 2013،ص56

نلاحظ أن الفترة {1986-2012} تميزت بالتزايد المستمر في كمية صادرات الغاز الطبيعي خاصة في الفترة {2006-2012}، حيث بلغ حجم الصادرات 61070 مليون متر مكعب سنة 2006، في حين بلغ 86454 مليون متر مكعب سنة 2012.

2 عوائد صادرات المحروقات:

سنقوم بعرض قيمة العوائد من صادرات المحروقات خلال الفترة {1986-2012} من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم {2-15}: عوائد صادرات المحروقات خلال الفترة {1986-2012}

الوحدة: مليون دولار

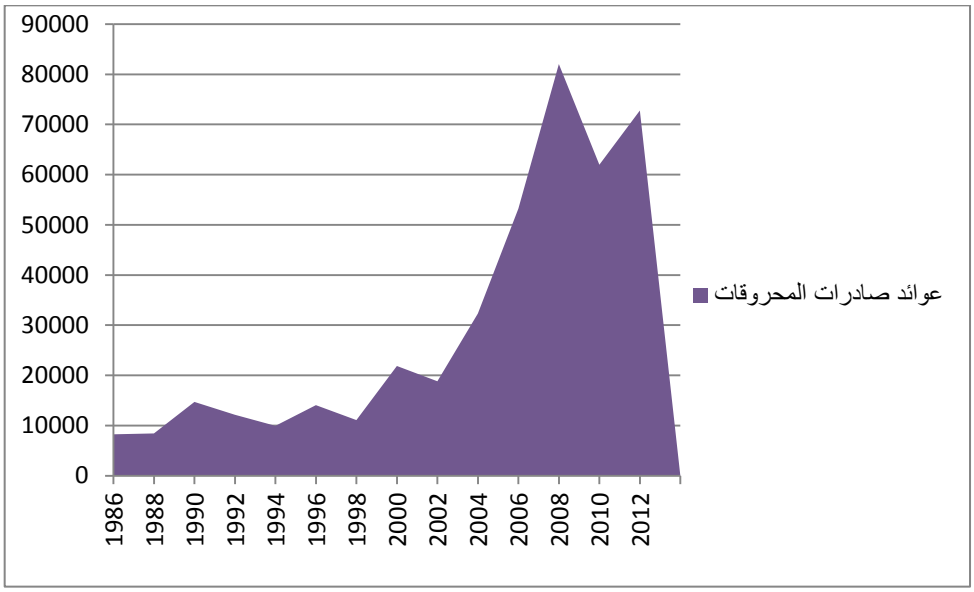

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبيك سنة 2006، ص12، و تقرير منظمة الأوبيك سنة 2013، ص16.

نلاحظ من الشكل أن الفترة {1986-2008} شهدت تزايدا مستمرا في قيمة العوائد من صادرات المحروقات حيث وصلت 82035 مليون دولار سنة 2008 بعد أن كانت تقدر ب8255 مليون دولار سنة 1986، في حين نلاحظ أن الفترة {2008-2010} تميزت بتناقص قيمة العوائد من الصادرات من 82035 مليون دولار سنة 2008 الى 61971 مليون دولار سنة 2010، كما نلاحظ أن الفترة {2010-2012} شهدت العودة الى الارتفاع في قيمة العوائد من الصادرت أين وصلت الى 72775 مليون دولار سنة 2012.

المطلب الثاني: المناقشة

سنتطرق في هذا المطلب الى مناقشة النتائج التي توصلنا اليها فيما سبق من خلال تحليلها و تفسيرها، و ربطها بالفرضيات و مقارنتها.

الفرع الأول: العقود المبرمة في مرحلة المنبع و تطور التكنولوجيا المستعملة في التنقيب عن النفط

1 تحليل العقود المبرمة في مرحلة المنبع

من خلال الشكل رقم {2-3} المبين للعقود المبرمة في مرحلة المنبع بالجزائر من سنة 1987 الى غاية 2011، نلاحظ أنه تم ابرام 98 عقد منها 89 عقد للبحث و 9 عقود للتنقيب، و هذا تزامنا مع اصدار قانون 14/86 الذي فتح مجال الشراكة في البحث و التنقيب، و الملاحظ في الفترة {1988-1990} تذبذب لعدد العقود المبرمة و هذا راجع الى حصر مجال تطبيق الشراكة الا في المكامن النفطية فقط و المكامن المكتشفة القديمة، بالاضافة الى ارتباط الشريك الأجنبي بشركة سوناطراك باعتبارها مالكة السندات المنجمية.

الفترة{1990-1992}:نلاحظ زيادة عدد العقود المبرمة و هذا راجع الى فتح مجال الشراكة ليشمل حقول النفط و الغاز و الحقول القديمة و الجديدة و هذا نتيجة تعديل القانون 14/86 بالأمر 21/91.

الفترة{1992-2000}: نلاحظ تراجع في عدد العقود المبرمة خلال هذه الفترة و هذا راجع الى الظروف السياسية الحرجة التي مرت بها الجزائر، ما نتج عنها تقلص الاستثمارات الأجنبية.

الفترة{2000-2006}: ارتفاع في عدد العقود المبرمة و هذا راجع الى تطبيق مبدأ المناقصات المفتوحة، و العمل بالقانون 07/05 و المتضمن الانفتاح الكلي على الشراكة.

الفترة{2008-2012}: عودة تناقص عدد العقود المبرمة و هذا راجع الى تراجع الانفتاح الشبه الكلي على الشراكة الأجنبية و الذي أرجع نسبة الشراكة لسونطراك 51% و لا تتعدى نسبة مشاركة الشريك الأجنبي 49%.

فمن خلال ما سبق نجد أن تغير النظام القانوني للمحروقات ينعكس على عدد العقود المبرمة في أنشطة الصناعة النفطية، و هذا ما يثبت لنا صحة الفرضية التي تقول: تهدف الشركات النفطية عند إبرامها لإتفاقيات شراكة مع شركات أجنبية إلى تحقيق التعاون و التكامل، و هذا وفقا للمنظومة القانونية التي تعتبر أحد أهم العوامل في استقطاب الشركاء.

2تحليل تطور التكنولوجيا المستعملة في التنقيب عن النفط:

الفترة{1986-1990}: نلاحظ خلال هذه الفترة قلة المساحات المنقبة بتقنية 2D و هذا ناتج عن احتكار الدولة لحقول الغاز و المكامن القديمة حسب ما تضمنه القانون 14/86 المقيد لمجال الشراكة.

الفترة{1990-2006}: نلاحظ ارتفاع المساحات المنقبة بتقنية 2D الى أكثر من 16000 كلم لتصل الى ذروتها في سنة 1998، والملاحظ خلال هذه الفترة ظهور الطريقة السيسميكية ثلاثية الأبعاد3D تزامنا مع ظهور القانون 21/91 الذي أزال بعض القيود التي فرضها قانون 14/86 و ذلك بفتح مجال الشراكة للبحث و التنقيب و استغلال المحروقات في كل من المكامن النفطية و الغازية القديمة و الجديدة. وهذا ما يثبت أن الشراكة تساهم في نقل التكنولوجيا المتطورة أي بفتح المجال للشركاء الأجانب للنشاط في قطاع المحروقات مع مجمع سونطراك.

الفترة{2006-2012}: نلاحظ في هذه الفترة زيادة المساحات المنقبة بتقنية 2D، من 8000 كلم في سنة 2008 الى 16700 كلم في سنة 2012 و بتقنية 3D من2000كلم^2 الى 6000 كلم^2 سنة 2012، و هذا راجع الى انتعاش الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري لزوال الأزمة المالية العالمية.بالاضافة الى توسيع مجال الشراكة أكثر حسب ما تضمنه قانون05/07.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على أنشطة الصناعة النفطية

أولا: تحليل النتائج على مستوى أنشطة المنبع

بعد عرض النتائج التي تمس أنشطة المنبع سنحاول مناقشتها فيما يلي:

I. عدد الآبار المنقبة و المكتشفة:

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم{2-5} والشكل رقم{2-6} و المتمثلين في تطور عدد الآبار المنقبة و المكتشفة خلال الفترة 1986-2012 نسجل النقاط التالية:

الفترة{1986-1990} : نلاحظ في هذه الفترة تناقص في عدد الآبار المنقبة ، حيث نجدها في سنة 1988 بلغ عددها حوالي 30 بئر منقب بينما في سنة 1990 كان عددها 16 بئر منقب، كما نلاحظ أن هذا التناقص كان من طرف الشركاء اذ نجد في 1988، ثلاثة آبار منقبة عن طريق الشراكة بينما في سنة 1990 بئر واحد منقب، و يعود هذا الى تناقص عدد العقود المبرمة بين سوناطراك و الشريك الأجنبي و الذي يعود بالأساس الى صدور قانون 14/86 الذي قيد مجال الشراكة باعطاء الحق للشريك المشاركة في المكامن الجديدة و مكامن النفط فقط. كما نلاحظ في هذه الفترة تذبذب في عدد الآبار المكتشفة فالاكتشافات من طرف الشركاء تقريبا منعدمة، و هذا راجع للتقيد في مجال الشراكة في الآبار الجديدة و النفطية فقط من خلال القانون 14/86

الفترة {1990–2004}: نلاحظ في هذه الفترة تزايد في عدد الآبار المنقبة من 17 بئر منقب في سنة 1990 الى غاية 51 بئر منقب في سنة 2004 أي الزيادة بحوالي 70%، و هذا راجع لزيادة عدد العقود المبرمة تزامنا مع ظهور القانون 21/91 المعدل و المتمم للقانون 14/86 الذي فتح مجال الشراكة ليشمل الآبار القديمة و مكامن الغاز الطبيعي. كما نلاحظ تزايد في عدد الآبار المكتشفة في السنوات الأولى خاصة من طرف الشركاء، حيث نجد في سنة 1990 اكتشاف بئر واحد فقط من طرف الشركاء بينما في سنة 1998 نجد أن الآبار المكتشفة من طرف الشركاء بلغت حوالي 17 بئر مكتشف، و هذا راجع الى التعديلات التي جاء بها القانون 21/91 الذي فتح المجال للشراكة ليشمل الآبار القديمة و آبار الغاز الطبيعي،

الفترة {2006–2008}: نلاحظ في هذه الفترة تزايد في عدد الآبار المنقبة ليصل في سنة 2008 الى 114 بئر منقب، و هذا راجع الى الانفتاح على الشراكة من خلال تبني عقود الامتياز الحديثة التي تمنح الشريك مساهمة بنسبة 51%. و الملاحظ في هذه الفترة عودة تزايد في عدد الآبار المكتشفة من 6 آبارمكتشفة في سنة 2006 الى 20 بئر مكتشف في سنة 2008، و هذا نتيجة لزيادة عدد العقود المبرمة وهذا راجع لظهورقانون 07/05 الذي قام بالانفتاح كلي على الشراكة و تبنيه لعقود الامتياز الحديثة التي أعطت للشريك الأجنبي نسبة مشاركة لا تقل عن 51% التي بدورها زاد عدد العقود المبرمة و من ثم زيادة عدد الاكتشافات الكلية.

الفترة {2008–2010}: نلاحظ في هذه الفترة تذبذب في عدد الآبار المنقبة وهذا نتيجة ظهور الأزمة المالية العالمية و كذا نتيجة صدور الأمر 10/06 الذي قام بالغاء عقود الامتياز و ارجاع نسبة سوناطراك ب51% على الأقل و نسبة الشريك 49% على الأكثر. و الملاحظ أيضا في هذه الفترة تناقص في عدد الآبار المكتشفة من 20 بئر مكتشف في سنة 2008 الى 16 بئر مكتشف في سنة 2010 و هذا راجع الى صدور الأمر 10/06 المعدل و المتمم لقانون 07/05 الذي ألغى عقود الامتياز الحديثة و أبقى على عقود الخدمات و عقود تقاسم الانتاج التي أعادت نسبة مشاركة الشريك الأجنبي 49% على الأكثر بعد أن كانت لا تقل عن 51%، تزامنا مع ازدياد حدة الأزمة المالية العالمية 2008 التي مست الاقتصاد العالمي.

الفترة {2010–2012}: نلاحظ في هذه الفترة تزايد في عدد الاكتشافات لتصل في سنة 2010 الى 29 اكتشاف و هذا نتيجة زيادة عدد الآبار المنقبة و تطور التكنولوجيا المستعملة.

II. انتاج المحروقات:

من خلال الشكل رقم {2-7} الموضح لتطور انتاج المحروقات في الجزائر من سنة 1995 الى سنة 2012، يمكننا مناقشة النقاط التالية:

-نلاحظ في الفترة 1995-2012 أن الانتاج الكلي للمحروقات في تزايد مستمر و بوتيرة منخفضة؛

-نلاحظ أن انتاج المحروقات من طرف مجمع سوناطراك يتراوح بين 171milions TEP الى milions TEP 179 ، كما أن انتاج المحروقات من طرف الشركاء في تزايد مستمر و قليلة مقارنة بالكمية المنتجة من طرف مجمع سونطراك، حيث نجد من سنة 2002 الى 2004 زادت كمية المحروقات المنتجة من طرف الشركاء من 32milions TEP الى 42 milions TEP أي الزيادة بحوالي 25% وفي نفس الفترة زادت كمية الانتاج الكلية للمحروقات من 202milions TEP الى 204milions TEP أي بنفس النسبة التي زادت بها كمية المحروقات المنتجة من طرف الشركاء، و هذا ما يثبت لنا أن زيادة الانتاج الكلي للمحروقات مصدره زيادة انتاج الشركاء للمحروقات، و هذا ما يثبت صحة الفرضية التي تقول أن الشراكة في قطاع المحروقات خاصة في أنشطة المنبع تساهم في زيادة انتاجية مجمع سونطراك.

III. الاحتياطي المؤكد لمحروقات:

من خلال ملاحظتنا لنتائج الاحتياطي المؤكد للنفط الخام و الغاز الطبيعي و الموضحان في الشكلين{2-8}و{2-9} نجد أن منذ سنة 1986 الى غاية سنة 2012 الاحتياطي المؤكد من المحروقات في تزايد مستمر خاصة بعد سنة 1992، حيث نلاحظ أن وتيرة الزيادة مرتفعة بشكل أكبر بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي خاصة بعد سنة 1991 حيث بلغ احتياطي الغاز الطبيعي 3.6 ألف مليون متر مكعب سنة 1992 و من ثم الى 4.2 ألف مليون متر مكعب في 1998، و هذا راجع الى صدور قانون 21/91 الذي فتح مجال الشراكة في الآبار القديمة و آبار الغاز، و هذا ما أدى الى زيادة عدد الآبار المكتشفة و بالتالي زيادة كمية الاحتياطي المؤكد للمحروقات.

-انطلاقا من هذه النتائج نعتبر أن الشراكة في قطاع المحروقات في أنشطة المنبع تساهم في تطوير الاكتشافات و زيادة كمية الاحتياطي المؤكد للمحروقات و هذا مايثبت صحة الفرضية التي تقول الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات تساهم في تطوير الاكتشافات و زيادة الاحتياطات المؤكدة للمحروقات .

ثانيا: النتائج على مستوى أنشطة النقل

من خلال الجدول {1-2} نلاحظ أن الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات ساهمت في تحقيق عدة مشاريع و انجازات خاصة بشبكة النقل في الفترة {2000-2011} كمشروع ميدغاز و مشروع قالسي.... . و هذا مايثبت صحة الفرضية التي تقول تساهم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات في أنشطة النقل بزيادة حجم الصادرات من الغاز الطبيعي.

ثالثا: النتائج على مستوى أنشطة المصب

بعد عرض و مناقشة النتائج على مستوى أنشطة المنبع و النقل، سنقوم بمناقشة النتائج على مستوى أنشطة المصب:

I. انتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي المسوق:

الفترة{ 1986–2000}: نلاحظ من خلال الشكل رقم {2-10} أن انتاج النفط الخام في تزايد مستمر خاصة بعد ظهور القانون14/86 المعدل و المتمم بالقانون 21/91 أي في الفترة التي تزامنت مع ظهو عقود تقاسم الانتاج و ذلك بأخذ نسبة 51% على الاقل لشركة سونطراك، و 49% على الأكثر للشريك الأجنبي بجعل الرخص المنجمية ملك للدولة، و هذا ما يبرهن على صحة الفرضية التي تقول أن الجزائرتملك جملة من المؤهلات و الإمكانيات التي تساعدها على إستقطاب أنظار الشركات الأجنبية، حيث تبنت الجزائر برامج إصلاحية واسعة ساهمت إلى حد كبير في تحسين مناخها الانتاجي وفقا للمنظومة القانونية.

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم{2-11} أن انتاج الغاز الطبيعي المسوق في تزايد مستمرحيث سجل ارتفاعا من 37.5 مليون متر مكعب سنة 1986 الى 53.9 مليون متر مكعب سنة 1992، و هذا راجع الى توسيع المجال الجغرافي للبحث و الاستغلال من خلال القانون 21/91 المعدل و المتمم للقانون 14/86 الذي جاء بالغاء المادة 23 و المادة 65 اللتان تحصران مجال الشراكة في قطاع النفط فقط و في الحقول المكتشفة الجديدة ، و هذ ما يثبت صحة الفرضية التي تقول أن التعديلات و الاصلاحات القانونية لقطاع المحروقات تهدف الى الاستغلال الأمثل للثروات النفطية وفي نفس الوقت فتح مجال الشراكة للمستثمرين بشكل غير مسبوق.

II. طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة .

الفترة{1986–2002} نلاحظ في الشكل رقم{2-12} أن كل من طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المنتجة ثابتة، و هذا يعود لزيادة عدد الاكتشافات و بالتالي

الفترة{2002– 2004} تناقص في طاقة مصافي التكرير الى 455.2 ألف برميل يومي سنة 2004، بعد أن كانت تقدر ب480 ألف برميل يومي سنة 2002، و هذا راجع الى الكارثة التي حلت بمصفاة سكيكدة في مارس 2004 والتي تمثلت في انفجار المركب البخاري لمصنع الغاز

الفترة{2004–2012}: تزايد طفيف لطاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة، حيث وصلت طاقة مصافي التكرير الى 694.4 ألف برميل يومي سنة 2012 و هذا راجع الى انشاء مصفاة جديدة كمصفاة سور الصين بمنطقة أدرار في جانفي 2007، و زيادة نسبة المستثمر الأجنبي في الجزائر، ما أدى الى زيادة عدد الاكتشافات

للنفط الخام بتوفر التكنولوجيا المتطورة من طرف الأجانب و هذا من جراء فتح المنظومة القانونية فرص الشراكة في الجزائر وفق القانون 07/05.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية و صادرات الغاز الطبيعي.

بعد عرض النتائج على مستوى الصادرات النفطية وصادرات الغاز الطبيعي، سنقوم بمناقشتها بحسب الفترات الزمنية كما يلي:

I. صادرات النفط الخام

الفترة{1986–1998}: تزايد مستمر في حجم الصادرات النفطية و كذا صادرات المشتقات النفطية، حيث بلغت كمية صادرات النفط الخام 594.4 ألف برميل/يومي في 1998، في حين بلغت كمية صادرات المشتقات النفطية 461.9 ألف برميل/يومي، و يعود هذا الى الطلب المستمرعلى النفط الخام و على المشتقات النفطية.

الفترة{1998–2000}: تسجل هذه الفترة انخفاضا في قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام من 549.4 ألف برميل/يومي سنة 1998 الى 461.1 ألف برميل/يومي في سنة 2000، كما نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع صادرات المشتقات النفطية، حيث بلغت 544.3ألف برميل/يومي بعد أن كانت تقدر 461.9ألف برميل/يومي سنة 1998 و هذ راجع الى نقص الطلب على النفط الخام، تزامنا مع أزمة سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفترة{2000–2006}: تزايد في قيمة صادرات النفط الخام لتصل الى 947.2ألف برميل/ يومي سنة 2006، و هذا راجع الى العودة الى زيادة الطلب على النفط الخام، حيث هذه الفترة تميزت بزيادة نسبة الاكتشافات نتيجة زيادة عدد العقود المبرمة. كما نلاحظ الثبات النسبي في قيمة صادرات المشتقات النفطية حيث بلغت 435.1 ألف برميل/يومي سنة 2006، و هذا راجع الى الاستقرار في طلب و عرض المشتقات النفطية.

الفترة{2006–2008}:انخفاض كمية صادرات النفط الخام من 947.2 ألف برميل/يومي سنة2006 الى 841ألف برميل/يومي سنة 2008 و هذا بسبب اصدار قانون الاصلاحات07/05 المعدل و المتمم بالأمر10/06 و الذي جاء بفتح الشراكة للأجانب بشكل مفرط ما أدى الى التعطل في ابرام العقود و من ثم على كمية الانتاج مما أثر سلبا على صادرات النفط الخام. والملاحظ أيضا أن صادرات المشتقات النفطية ارتفعت

من 435.1ألف برميل/يومي سنة 2006 الى 457ألف برميل/يومي سنة 2008 و هذا بعد فتح الشراكة في مرحلة النقل و المصب من خلال الأمر10/06

الفترة{2008-2010}: تناقص في حجم صادرات النفط الخام و كذا صادرات المشتقات النفطية حيث بلغت صادرات النفط الخام 709ألف برميل/يومي سنة 2010 في حين بلغت صادرات المشتقات النفطية 314ألف برميل/يومي و هذا راجع الى ظهور الأزمة المالية العالمية في سنة 2007 و التي أثرت على اقتصاد الدول ككل كتراجع طلب الدول المستهلكة للمنتجات النفطية ما انعكس على صادرات الجزائر بالنقصان.

الفترة{2010-2012}: عودة كميات صادرات النفط الخام و كذا صادرات المشتقات النفطية في الارتفاع، حيث بلغت كمية صادرات النفط الخام 809ألف برميل/يومي سنة 2010 في حين بلغت كمية صادرات المشتقات النفطية 450ألف برميل يومي و هذا راجع الى الزيادة في الطلب على النفط الخام و المشتقات النفطية.

II. صادرات الغاز الطبيعي.

الفترة{1986-2012}: نلاحظ خلال هذه الفترة التزايد المستمر في حجم صادرات الغاز الطبيعي، حيث بلغ هذا الأخير 61693 مليون متر مكعب سنة 2000، لكن خلال الفترة {2000-2004} نلاحظ انخفاض طفيف في حجم صادرات الغاز الطبيعي حيث بلغ 59637 مليون متر مكعب سنة 2004، ثم العودة في الارتفاع المستمر بعد هذه الفترة حيث بلغت كمية صادرات الغاز الطبيعي 86454 مليون متر مكعب سنة 2012 و هذا راجع الى الزيادة في الطلب على الغاز الطبيعي، بالاضافة الى احتلال الجزائر موقع استراتيجي يمكنها من تحقيق عدة مشاريع و انجازات تتعلق بشبكات النقل الخاصة بتوزيع الغاز الطبيعي، و هذا ما يثبت الفرضية التي تقول أن الجزائر تملك امكانيات و مؤهلات تساعدها على استقطاب أنظار الشركات خاصة أنها تملك موقعا استراتيجيا .

III. عوائد صادرات المحروقات.

الفترة{1986-1998}: نلاحظ خلال هذه الفترة أن قيمة العوائد من صادرات المحروقات ضئيلة حيث بلغت 8255 مليون دولار سنة 1986 و هذا راجع الى ظهور الصدمة النفطية لسنة1986 والتي تميزت بانهيار أسعار النفط آنذاك، بالاضافة الى تناقص كمية صادرات النفط الخام.

الفترة{2000-2012}: تسجل عوائد الصادرات خلال هذه الفترة الزيادة المستمرة رغم تسجيل بعض التذبذبات، حيث قدرت العوائد ب21871 مليون دولار سنة 2000 لترتفع بعد هذه الفترة وتصل الى 82035 مليون دولار سنة 2008، كما نلاحظ بعد هذه الفترة أي في سنة 2010 انخفاض في قيمة العوائد نوعا ما حيث بلغت 61971مليون دولار، ثم الرجوع الى الزيادة مجددا بعد هذه الفترة اذ بلغت قيمة العوائد

72775مليون دولار سنة 2012 و هذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط و التي وصلت الى113 دولار للبرميل من نفس السنة. بالاضافة الى زيادة كمية صادرات النفط الخام و الغاز الطبيعي.

المطلب الثالث: الاستنتاج و حوصلة الدراسة

ان الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات تؤثر بدورها أولا على أنشطة الصناعة النفطية { المنبع، النقل، المصب} ثم يظهر الأثر على مستوى الصادرات النفطية و كذا على عوائدها، حيث يتجلى ذلك من خلال التكنولوجيا المستعملة، عدد الآبار المنقبة و المكتشفة، كمية المحروقات المنتجة، تطور مشاريع وانجازات النقل، قدرة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة، ثم تطور حجم الصادرات النفط الخام و المشتقات النفطية و كذا حجم صادرات الغاز الطبيعي. فمن خلال تحليل الملاحظات نجد أن الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و في مختلف مراحل الصناعة النفطية تؤدي دورا فعالا في المساهمة في تحسين الانتاجية و من ثم التأثير على تطورات حجم الصادرات النفطية التي تتعلق هذه الأخيرة بكمية الانتاج.

فمن خلال ماسبق، يمكننا استنتاج ما يلي:

- تسعى الجزائر من خلال تطبيقها للقوانين و المراسيم الى استقطاب الشركاء، خاصة في مرحلة المنبع التي تتطلب هذه الأخيرة التكنولوجيا المتطورة و الخبرة العالية بالاضافة الى رؤوس أموال ضخمة؛
- تساهم الشراكة الاجنبية في زيادة الاحتياطات المؤكدة من المحروقات و هذا من خلال زيادة نسبة الشراكة في أنشطة المنبع؛
- تساهم الشراكة الأجنبية في رفع المستوى التكنولوجي و كذا زيادة عدد الآبار المنقبة و المكتشفة؛
- تؤدي الشراكة الأجنبية دورا فعالا في المساهمة في تحسين الانتاجية و من ثم الى زيادة حجم الصادرات النفطية و كذا صادرات الغاز الطبيعي.

خلاصة:

في بداية الفصل قمنا بعرض الطريقة و الأدوات المستخدمة في دراستنا، ثم قمنا بعرض نتائج تحليل أثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات على الانتاج و كذا على الصادرات من المحروقات في مجمع سونطراك، و هذا بالاعتماد على مجموعة من الاحصائيات ثم مناقشتها، و في الاخير استنتجنا أن تطبيق الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و في أنشطة الصناعة النفطية تساهم في تطوير مختلف هذه الأنشطة و بالتالي ستؤثر حتما على المستوى الانتاجي أي كمية المحروقات المنتجة ومن ثم على حجم الصادرات النفطية و صادرات الغاز الطبيعي.

الخاتمة

الخاتمة:

ان تاريخ اكتشاف النفط في العديد من الدول جاءت كلها على يد شركات نفطية عالمية متعددة الجنسيات بسبب الاستعمار أو الانتداب الأجنبي، مما جعل هذه الدول تصنف ضمن الدول المالكة للثروة النفطية دون ملكية تكنولوجيا الصناعة النفطية التي تمتاز بها الدول المتقدمة، وهذا ما يجعل الدول المالكة للثروة تنتهج سياسة الشراكة بهدف تطوير قطاعها النفطي والغازي.

في هذا الاطار قمنا من خلال دراستنا هذه الى الاحاطة بالشراكة الأجنبية و قطاع المحروقات و التركيز على مراحل الصناعة النفطية بما فيها المنبع، والنقل و المصب، حيث قمنا بدراسة هذا المجال بالتعرف على الاطار العام للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر، وكذا واقع الصادرات من المحروقات للتوصل الى عرض نتائج هذه الشراكة على حجم الصادرات وكذا على عوائدها .لذلك قمنا بدراستنا تحت عنوان" :الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و أثرها على الصادرات " و التي تضمنت جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي من أجل الاحاطة باشكالية البحث و التساؤلات الفرعية المرفقة لها.

احتوى الشق النظري مبحثين، المبحث الأول تضمن مفاهيم عامة حول الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات و أنشطة الصناعة النفطية بالاضافة الى واقع الصادرات الجزائرية من المحروقات .أما المبحث الثاني تناولنا فيه أهم الدراسات السابقة التي قامت عليها دراستنا.

أما الجزء التطبيقي فقد تضمن مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول الى طريقة انجاز الدراسة و الأدوات المستخدمة لانجازها، و المبحث الثاني عرضنا فيه نتائج الدراسة و مناقشتها، و المتمحورة في نتائج مجمع سونطراك وفق الشراكة الأجنبية خلال الفترة 2012- 1986

نتائج الدراسة:

من خلال قيامنا لهذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي تتمثل فيما يلي:

- تهدف الشراكة الأجنبية الى تحقيق التكامل و التعاون و الذي يتجلى أساسا في توفير رؤوس الأموال الضخمة و تحويل التكنولوجيا و المعرفة المتطورة؛وهذا وفقا للمنظومة القانونية التي تعتبر أحد أهم العوامل في استقطاب الشركاء؛
- تساهم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات في تحسين إنتاجية الشركة البترولية (سوناطراك)من حيث الجوانب التقنية و المالية؛
- يزداد الاحتياط المؤكد من المحروقات من جراء فتح قطاع المحروقات على الشراكة الأجنبية؛

- تبنت الجزائر برامج إصلاحية واسعة ساهمت إلى حد كبير في تحسين مناخها الاستثماري و كذا تقوية تنافسيتها من خلال إكتسابها للتكنولوجيا الحديثة، هذا ما أدى الى زيادة كمية انتاجها و من ثم زادت كمية الصادرات من المحروقات.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى" :تهدف الشركة الوطنية سونطراك عند إبرامها لإتفاقيات شراكة مع شركات أجنبية إلى تحقيق التعاون و التكامل و الذي يتجلى أساسا في توفير رؤوس الأموال الضخمة و تحويل التكنولوجيا و ، وهذا وفقا للمنظومة القانونية التي تعتبر أحد أهم العوامل في استقطاب الشركاء "توصلنا من خلال الدراسة النظرية للفصل الأول الى صحة هذه الفرضية، حيث تناولنا في الفصل الأول مجمل القوانين و التشريعات التي مر بها قطاع المحروقات والمتعلقة أساسا بأنشطة الصناعة النفطية، حيث من خلال هذه القوانين تتحكم الجزائر في الشراكة.

الفرضية الثانية" :تملك الجزائر جملة من المؤهلات و الامكانيات ساعدتها على استقطاب أنظار الشركات الأجنبية، فمن خلال الاطار النظري للفصل الأول أثبتنا صحة هذه الفرضية انطلاقا من تبني الجزائر برامج اصلاحية واسعة ساهمت الى حد كبير في تحسين مناخها الاستثماري و كذا تقوية تنافسيتها من خلال اكتسابها للتكنولوجيا الحديثة التي من شأنها ساهمت في تطوير أنشطة الصناعة النفطية.

الفرضية الثالثة " :تساهم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات في تطور عدد الآبار المنقبة و المكتشفة و كذا زيادة الاحتياطي المؤكد من المحروقات، حيث من خلال مناقشة الاحتياطي المؤكد من المحروقات أثبتنا صحة هذه الفرضية انطلاقا من اعتبار أن الشراكة الأجنبية تستهدف بالدرجة الأولى أنشطة المنبع بما فيها الانتاج و الاستخراج .

الفرضية الرابعة" :تساهم الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات في تحسين إنتاجية مجمع سونطراك على الميادين التقنية و المالية خلال مجمل نشاطه البترولي"، فبعد عرض نتائج الدراسة و تحليلها أكدنا بأن الشراكة في قطاع المحروقات تساهم في تطوير و رفع المستوى التكنولوجي في مختلف الأنشطة والذي يؤدي هذا الأخير الى تحسين الانتاجية و من ثم زيادة حجم الصادرات و كذا عوائدها التي تعبر هذه الأخيرة عن الجانب المالي.

فمن خلال ما سبق نجد أن الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري ساهمت بشكل كبير في تحسين الانتاجية و زيادة صادرات المحروقات انطلاقا من دورها الفعال في نقل و تحويل التكنولوجيا المتطورة خاصة في مرحلة المنبع أينما استهدفت أنشطة الانتاج و الاستخراج هذا ما أدى الى زيادة كمية الاحتياطي المؤكد من

المحروقات. بالاضافة الى تحقيق عدة انجازات و مشاريع النقل بالشراكة خاصة أن الجزائر تحتل موقعا استراتيجيا تستهدف اليه العديد من الدول عند تصدير المحروقات.

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج التي توصلنا اليها، نقترح جملة من التوصيات كالتالي :

- على مجمع سونطراك الاستفادة من التكنولوجيا و الخبرات الفنية التي يجلبها الشريك الأجنبي، بالاضافة الى تكوين و تأهيل اليد العاملة بدلا من اللجوء الى الانفتاح على الشراكة بشكل مفرط، مثلما ما وقع في القانون 05/07المعدل بالأمر 06/10الذي منح رخص الاستغلال بنسبة 70% للشركات الأجنبية، الشيء الذي يجب أن لا تقع فيه مرة أخرى.
- على الحكومة الجزائرية أن تضع قاعدة تهدف لجلب الاستثمارات في مرحلة المصب و الاهتمام بالصناعة البتروكيماوية.
- على مجمع سونطراك الاهتمام بالجانب الانتاجي أكثر، كتدنئة نسبة التكاليف بتوفير الصيانة اللازمة في عملية الانتاج، والعمل على زيادة كمية الاحتياطي المؤكد من المحروقات بهدف ضمان مستقبل الدولة.
- على دولة الجزائر أن تستثمر العوائد النفطية في استثمارات من شأنها تضمن التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني .

-أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية في الوقت الحالي لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة من المجال المنجمي الوطني، وهذا بالاعتماد على عقود الخدمات.

-على دولة الجزائر أن تستثمر العوائد النفطية في استثمارات من شأنها تضمن التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.خاصة بعد التفكير في مشروع الغاز الصخري الذي يعد هذا الأخير جد مكلف بالاضافة الى الأخطار الناجمة عنه بما فيها من تهديد حقيقي للبيئة.

آفاق الدراسة :

تناولت دراستنا الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات في الجزائر بمختلف مراحل الصناعة النفطية وأثرها على الانتاج الوطني وكذا على الصادرات في الجزائر، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من

التعقيد، نظرا لاتساعه وتشعبه، وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

- أثر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بعد قانون المحروقات الجديد2013 ؛
- مساهمة الشراكة الأجنبية في تطوير الصناعة البتروكيماوية.
- دور الشراكة الأجنبية في تنمية الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية،1983 ؛
2. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر،2006 ؛
3. فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط ، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشرو التوزيع، جدة،1992 ؛
4. د.قادري عبد العزيز"الاستثمارات الدولية "دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،.2004

-2البحوث الجامعية :

1. بلقاسم سرايري، دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،.2008
2. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائربالرجوع الى بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،.2013
3. عيسى مقليد،" قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية "،مذكرة منظمة لنيل شهادة الماجيستير،قسم العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر -باتنة2008-2007
4. طيبوني أمينة،" تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات "،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع المالية و النقود جامعة الجزائر2004 -2003
5. ليليا بن منصور،" الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر -باتنة -2003 2004.
6. مياح نذير، السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة2008-1989 ، الاهداف و الأدوات، رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة،.2010
7. سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الجزائرية-دراسة حالة مجمع صيدال- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.

3- المداخلات و المقالات:

1. لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة محمد بوقرة بومرداس-الجزائر،2008.
2. نسرين برجي و مبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطويرقطاع المحروقات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31 ،2012؛
3. أمال رحمان، النفط و التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، العدد الرابع،.2008
4. محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد 20.

4- المراجع بالغة الأجنبية:

1- Les livres :

1. Ph.kotler et B. Dubois, **Marketing management**, 11eme, pearson éducation, paris, 2002.

2- Articles et revue :

1. Abdelmadjid Attar er Zerrouk Djerroumi, le partenariat**:** dans la secteur des hydrocarbures en Algerie : historique, enjeux et experience ;
2. BP Statistical Review of World Energy June 2013 ;
3. Sonatrach, revue upstream news, n7, mai 2011
4. Ministere de lenergie et des mines, evolution du secteur de lenergie et des mines,1980-2008.

5- التقارير:

1. التقارير الاحصائية السنوية لمجمع سونطراك،من 2000 الى2012 ؛
2. التقارير الاحصائية السنوية للأوبيك و الأوابيك من 2005 الى2013

6- الجرائد الرسمية :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971العدد30 ؛
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986العدد35 ؛

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 04 ديسمبر 1991 العدد63 ؛
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2005العدد.50

7- المواقع الإلكترونية:

1. www.sonatrach-dz.com;
2. www.opec.org;
3. www.oapec.org;
4. www.bp.com;
5. www.ons.dz.

الملاحق

ملحق رقم{1-1}: رتبة الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي عالميا سنة 2012

الدولة	روسيا	ايطاليا	قطر	النرويج	الأرجنتين	كندا	**الجزائر**	ايرلندا	الو.م.أ
كمية الصادرات	202.960	147.905	128.710	110.510	100	83.780	54.594	54.510	45.850
الدولة	أندونيسيا	تركيا	ماليزيا	نيجيريا	أكرانيا	الامارات	بوليفيا	باكستان	ألمانيا
كمية الصادرات	34.730	33.830	31.160	28.266	25.663	15.612	14.540	13.880	12.490
الدولة	الأمم المتحدة	كازخستان	المكسيك	عمان	ايران	بنين	ميامي	مصر	اليمن
كمية الصادرات	11.980	11.720	11	10.870	9.152	8.880	8.470	7.460	6.840
الدولة	ليبيا	فرنسا	أذربيجان	غينيا	أستراليا	موزمبيق	الدانمارك	اسبانيا	بلجيكا
كمية الصادرات	6.225	5.994	5.090	4.720	4.234	3.600	2.983	2.645	2.561

المصدر: من التقرير السنوي لمنظمة الأوبيك سنة 2013، ص45

ملحق رقم{1-2}: رتبة الصادرات الجزائرية من للنفط الخام عالميا سنة 2012

الوحدة: ألف برميل/يومي

الرتبة	**الدولة**	**كمية الصادرات**
1	السعودية	7557
2	روسيا	5857
3	الامارات	2657
4	العراق	2423
5	نيجيريا	2368
6	ايران	2102
7	الكويت	2070
8	كندا	1757
9	فنزويلا	1725
10	أنغولا	1663
11	المكسيك	1333
12	النرويج	1303
13	ليبيا	962
14	الجزائر	809

المصدر: من التقرير السنوي لمنظمة الأوبيك سنة 2013، ص49

ملحق رقم{1-3}: رتبة الصادرات الجزائرية من النفط الخام حسب أعضاء منظمة الأوبيك سنة 2012

الوحدة: ألف برميل/يومي

أعضاء الأوبيك	كمية صادرات النفط الخام
السعودية	7575
الامارات	2657
العراق	2423
نيجيريا	2368
ايران	2102
الكويت	2070
فنزويلا	1725
أنغولا	1663
ليبيا	962
الجزائر	809
قطر	588
الاكوادور	358

المصدر: من التقرير السنوي لمنظمة الأوبيك سنة 2013،ص 47

ملحق رقم{2-1}: مساهمة سوناطراك و شركائها في استغلال المحروقات سنة 2012

Autres	Cepsa	BP	ENI	Repol	Total	Statoil	Anadarko	**SONATACH**
4%	**3%**	**3%**	**3%**	**2%**	**2%**	**2%**	**1%**	**80%**

Source : BP Statistical review of world energie 2013, Douanes Algeriennes p2

ملحق رقم {2-2}: انتاج مجمع سونطراك من الغاز الطبيعي بالشراكة و بالمجهود الخاص سنة 2012

الانتاج بالشراكة 20%	الانتاج بالمجهود الخاص 80%
G.TFT	29%
IN AMINAS	35%
IN SALAH GAZ	36%

المصدر: التقرير السنوي لسونطراك 2012، ص20

ملحق رقم{2-3}: انتاج النفط الخام لمجمع سونطراك بالشراكة و بالمجهود الخاص

الانتاج بالشراكة 49%		الانتاج بالمجهود الخاص 51%	
Ouhroud	33%	**HMDet Periph**	65%
Bir rbaa	8%	**TFT**	11%
Berkine	27%	**Stah**	4%
Elgassi	7%	**Autres**	13%
ROD	12%	**H.Barkaoui**	7%
Autres	13%		

المصدر: التقرير السنوي لسوناطراك 2012، ص21